دور منظمات المجتمع المدني في الاعتراف بالقرى غير المعترف بها

مركز مساواة
מרכז מוסאוא
Mossawa Center

Brot für die Welt

لجنة الأربعين
للقرى غير المعترف بها

هذا المشروع ممول من الإتحاد الاوروبي

دور المجتمع المدني في الاعتراف بالقرى غير المعترف بها

لجنة الأربعين
للقرى غير المعترف بها

هذه الوثيقة تنشر في إطار عمل مشترك بين:
المركز العربي للتخطيط البديل | ومركز مساواة لحقوق المواطنين العرب

تم إعداد الوثيقة كمشروع مدعوم من الاتحاد الأوروبي

صورة لغلاف
الكتاب

دور المجتمع المدني في الاعتراف بالقرى غير المعترف بها
لجنة الأربعين
للقرى غير المعترف بها

إصدار

تأليف: **أدوار مخول**

تحرير وتوجيه: **جعفر فرح**

تحقيق: **أسمهان جبالي**

شارك في التحرير: **وليد ياسين**

مركز مساواة لحقوق
المواطنين العرب

المركز العربي للتخطيط البديل
The Arab Center for
Alternative Planning
המרכז הערבי לתכנון
אלטרנטיבי

المعلومات والمعطيات الواردة في هذه الوثيقة هي على مسؤولية المؤسسات الناشرة والكاتب، ولا تمثل موقف الاتحاد الأوروبي أو أي مؤسسة تدعم نشاطها.

تم إعداد الوثيقة كمشروع مدعوم من الاتحاد الأوروبي

دور المجتمع المدني في الاعتراف بالقرى غير المعترف بها

لجنة الأربعين
للقرى غير المعترف بها

هذه الوثيقة تنشر في إطار عمل مشترك بين:
المركز العربي للتخطيط البديل | ومركز مساواة لحقوق المواطنين العرب

تم إعداد الوثيقة كمشروع مدعوم من الاتحاد الأوروبي

الفهرس

خلفية تاريخية 4
تعريف قانوني 5
عدد القرى العربية غير المعترف بها 5
القرى غير المعترف بها في الشمال والمركز 6
القرى غير المعترف بها في النقب 7
قضية أراضي العرب البدو 8
لجنة الأربعين 10
أساليب عمل اللجنة 10
تنظيم المتضررين وتشكيل لجان محليّة 10
مسح ميداني وخرائط 12
إعداد مخطط هيكلي 12
الدعم القانوني 13
النضال الجماهيري 14
لوبي في الكنيست والحكومة 14
النشاط الإعلامي 15
المرافعة الدولية 16
الاعتراف بالقرى 19
تسلسل الاعتراف بقرية عين حوض – نموذج للدراسة 19
القرى التي تم الاعتراف بها وقرارات الحكومة 21

تفكيك لجنة الأربعين ورؤى من نشاطاتها 22
النضال من أجل الاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب 23
الاعتراف بقرى المجلس الإقليمي أبو بسمة 25
الاعتراف بقرى المجلس الإقليمي القيصوم 25
لجنة غولدبرغ 26
مخطط براڤر 27
سلطة تنظيم الاستيطان البدوي في النقب 28
تسجيل أراضي البدو على اسم الدولة 28
المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها 29
تنظيم ومساعدة السكان 29
استخدام الإعلام 29
استخدام اللوبي ودفع السياسة 30
المرافعة القانونية 31
المرافعة الدولية 31
توصيات 35
القرى التي تم الاعتراف بها 35
ملحق- مسح للقرى غير المعترف بها في النقب 36

خلفية تاريخية

تعود الجذور التاريخية لسياسة عدم الاعتراف الرسمي من قبل حكومات إسرائيل بالقرى العربية، خاصة في الجليل والنقب، إلى فترة حرب 1948، وترتبط في الأساس، بفرض السيادة اليهودية والإسرائيلية على أراض الدولة. خلال حرب 1948، قررت الحركة الصهيونية تنفيذ الخطة الكبيرة، عسكريا وسياسيا، المعروفة باسم الخطة (د) للسيطرة على المناطق المخصصة للدولة اليهودية وفقا لقرار التقسيم (قرار الأمم المتحدة 181) والسيطرة على بقية مناطق فلسطين الانتدابية، التي خصصت لإقامة الدولة الفلسطينية. وفي الواقع، جاءت الخطة (د) بروح مخططات وكتابات الآباء المؤسسين للحركة الصهيونية، ثيودور هرتسل، ومن ثم: فايتس، كتسنلسون، ڤولكاني، واوسشكين، الذين دعوا إلى الاستيطان اليهودي في كل مكان ممكن، وكان من بينهم من دعوا بصراحة إلى طرد العرب من فلسطين. وبهذه الروح شكل دافيد بن غوريون في 48 «لجنة الترانسفير» التي واصلت العمل حتى بعد قيام دولة إسرائيل، كلجنة استشارية لموضوع اللاجئين، والتي حددت أنه «ينبغي النظر إلى مغادرة اللاجئين على أنه أمر واقع، ودعم استيعابهم في مكان آخر»[1].

وبروح هذه السياسة، تم طرد الكثير من المواطنين العرب، وقسم منهم تركوا بيوتهم وهربوا خلال الحرب، خوفا من القوات الصهيونية بعد المذابح التي ارتكبتها ونشرت بيانات عنها لجعل العرب يتركون قراهم، ونتذكر بشكل خاص مذبحة دير ياسين التي تم النشر عنها بتوسع، فجعل ذلك الكثير من العرب يهربون من وطنهم.

عندما سعى اللاجئون الفلسطينيون الذين هاجروا إلى أماكن أخرى داخل البلاد، وأولئك الذين تمكنوا من التسلل من وراء الحدود، العودة

1. وليد ياسين، ظاهرة البناء غير المرخص – كيف نشأت ومن المسؤول عنها؟!»، تموز 1990.

إلى بيوتهم بعد الحرب، قبل إغلاق الحدود بين إسرائيل والدول العربية، اكتشفوا أن الدولة سيطرت على قراهم وبلداتهم، حسب قانون الوصي على أملاك الغائبين، وتم تخصيص بيوتهم لأغراض أخرى، وفي بعض الحالات تم تسليمها للسكان اليهود، أو تم تسليم أراضيهم لإقامة بلدات يهودية جديدة عليها. وهكذا نشأت قضية المهجرين داخل البلاد، والذين يناضلون حتى اليوم، من أجل العودة إلى قراهم، وفي المقابل، نشأت قضية القرى غير المعترف بها، التي تجاهلت السلطات وجودها، حتى قررت في سنوات السبعينيات اقتلاعها، بهدف واحد، بالطبع: إقامة بلدات يهودية على أراضيهم. وهكذا، في قسم من الحالات اضطر السكان إلى الإقامة في مناطق مجاورة لقراهم، وذلك بعد أن منعتهم سلطات الحكم العسكري من العودة إلى بيوتهم.

لقد عارضت دولة إسرائيل بشدة، إقامة بلدات عربية جديدة طوال سنوات الحكم العسكري، أي بين سنوات 1966–1948، ولم تعترف بقسم كبير منها. وفي حالات قليلة، تم طرد السكان من قريتهم فانتقلوا للعيش في منطقة أخرى وأقاموا قرية مؤقتة، على سبيل المثال قرية عين حوض على جبل الكرمل، بالقرب من قرية عين حوض الأصلية التي صودرت أراضيها وتم إعلانها قرية للفنانين باسم «عين هود» (انظر تسلسل الاعتراف بالقرية في فصل خاص).

غالبية القرى الغيرمعترف بها والتي كانت قائمة عشية قيام دولة إسرائيل، لم يتم الاعتراف بها كبلدات رسمية بعد قيام الدولة، باستثناء عدة قرى . كما لم تعترف إسرائيل بالقرى التي تم رصدها او تحديدها بعد النكبة سنة 1948، رغم أنها كانت قائمة قبل سنوات كثيرة من قيام الدولة. أضف إلى ذلك أن الدولة لم تعترف بحق المهجرين من جميع القرى الاخرى التي دمرت في العودة إلى بيوتهم. وهؤلاء بشكل خاص، اللاجئون الفلسطينيون الذين يعتبرهم القانون الإسرائيلي بمثابة «حاضر غائب»، هم لاجئون فلسطينيون بقوا في إسرائيل وأقاموا داخل حدود الدولة، ولكن ليس في قراهم السابقة. حتى اليوم لم تقم اسرائيل بلدات عربية جديدة على أراضي الدولة، رغم

أن سكانها الذين اقتلعوا منها يدعون ملكيتهم لأراضيهم.[2]

في دولة إسرائيل، يعيش اليوم عشرات آلاف المواطنين العرب في قرى غير معترف بها في أنحاء البلاد، وخاصة في النقب. وقد أبقت الحكومات الإسرائيلية على هذه القرى خارج الخرائط الهيكلية، وتم تخصيص الأراضي التي تقوم عليها للأغراض الزراعية أو المناطق العسكرية فقط، من خلال الرفض المتعنت لتغيير أهداف الأرض إلى أراض للبناء على الرغم من وجود هذه البلدات منذ أجيال، وعلى الرغم من استعداد الدولة وعملها لتغيير أهداف الأرض من أجل إقامة بلدات يهودية. وقد حكمت السلطات الإسرائيلية على هذه البلدات بأنها غير قانونية، ومنعت البناء الجديد فيها، واضطر السكان إلى مواجهة سياسة الأخلاء وهدم البيوت والحرمان من الخدمات الأساسية.[3]

تعريف قانوني

يتم تعريف البلدة العربية أو القرية العربية غير المعترف بها في الأدبيات المهنية ووثائق الدولة على أنها «بلدة لا تعترف سلطات الدولة في إسرائيل بوجودها»، وبالتالي لا توجد فيها سلطة محلية، ولا يديرها مجلس محلي ولا تتبع لمنطقة مجلس إقليمي. وتفتقر هذه البلدة إلى منطقة نفوذ، ولا يحق لسكانها الحصول على خدمات مثل الاتصال بشبكات المياه والكهرباء والهاتف. بالإضافة إلى ذلك، لا تشملها مخططات الخدمات الصحية والتعليمية، ولا في تخطيط شبكة الطرق ووسائل النقل العام.[4]

لا يتم الإشارة إلى أسماء القرى غير المعترف بها في الخرائط الرسمية، ولا توجد لافتات تساعد على الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، لا توضع فيها

2. مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب.

3. بدون مؤلف. "قضية القرى العربية غير المعترف بها". غير مؤرخ.;
Amal Jamal. *Arab Minority Nationalism in Israel: The Politics of Indigenity*. London and New York: Routledge, 2011. P. 113.

4. ثابت أبو راس. "غياب العدالة الاجتماعية في إسرائيل – قضية القرى غير المعترف بها في النقب» مجلة عدالة، رقم 87 (2011) ص 4-1.

صناديق اقتراع للانتخابات، ولكن سكانها كأفراد هم مواطنون إسرائيليون من جميع النواحي، بما في ذلك يمتلكون حق التصويت، ويمكنهم ممارسة حقهم هذا في بلدات عربية معترف بها ومجاورة لأماكن سكناهم.[5]

عدد البلدات العربية غير المعترف بها

عدد القرى العربية غير المعترف بها في جميع أنحاء البلاد مثير للجدل. وقد أشارت «لجنة الأربعين»، (التي تأسست في عام 1988 لخوض نضال ضد سياسة الحكومة وتحقيق الاعتراف بالقرى غير المعترف بها)، وفقا لاستطلاعين أجرتهما في عامي 1988 و1994، أن هناك ما لا يقل عن 200 بلدة وقرية وحي، فيما تحدثت بيانات وزارة الداخلية عن وجود 176 بلدة، 96 في الشمال، 30 في لواء حيفا و50 في النقب. غالبا، ما تتعامل الدولة مع هذه البلدات كمنازل بنيت خلافا للقانون، وتحصيها وفقاً لعدد أوامر الهدم الصادرة ضدها أو عدد المنازل المقرر هدمها. هكذا، على سبيل المثال، ذكر «التقرير المرحلي للجنة الوزارية المعنية بتنفيذ قرارات الحكومة بشأن البناء غير القانوني، برئاسة بعقوب ماركوفيتش» (آذار 1989)، أنه ينبغي هدم 1000 منزل فوراً، وتحديد 8069 منزلاً كجزء من خطة «البيوت الرمادية»، والتي سيتم هدمها مستقبلا، وضم 2.650 منزلا إلى مناطق نفوذ البلدات المجاورة. لكن الحكومة التي اعتمدت التقرير تجاهلت التوصية الثالثة (الضم).[6]

بالإضافة إلى ذلك، يجب الإشارة إلى أن لجنة ماركوفيتش أشارت في التقرير إلى أن عدد المنازل التي صدرت ضدها أوامر الهدم حتى عام 1988 كان 11،180 منزلاً، من بينها 5.419 صدرت حتى آذار 1986، ما يعني أنه بين آذار 86 وآب 88، تم إضافة 5،761 منزلاً معدة للهدم.

من المهم الإشارة إلى أن الاختلاف في عدد القرى غير المعترف بها ينبع في الأساس من تعريف «البلدة». وزارة الداخلية لم تحدد ما هي البلدة حين

5. Gad Barzilai. *Communities and Law: Politics and Culture of Legal Identities*. Ann Arbor University of Michigan Press, 2003. P. 139.

6. وليد ياسين، ظاهرة البناء غير المرخص – كيف نشأت ومن المسؤول عنها؟!»، تموز 1990.

تحدثت عن عدد البيوت. السؤال الأساسي هو: هل يعتبر كل تجمع لبيوت أقيمت بدون أي صلة ببلدة أخرى، قرية غير معترف بها، أم أنه يمكن التعامل معها كحي إسكاني وطلب ضمه إلى بلدة قريبة؟

النضال من أجل الاعتراف بالقرى غير المعترف بها في الشمال قادته «لجنة الأربعين»، ابتداء من عام 1988. بينما قادت النضال في النقب، منذ سنوات السبعينيات، جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو في النقب (نوري العقبي)، ومن ثم من قبل مختلف أنواع اللجان المحلية التي خاضت كل منها النضال دفاعا عن قريتها. في منتصف التسعينيات وصلت «لجنة الأربعين»، أيضا، إلى النقب، وعملت هناك لعدة سنوات، في محاولة لتنفيذ سياسة الحل التخطيطي التي وجهتها في عملها في شمال ووسط البلاد، في النقب أيضا. ولكن بعد فترة من الوقت، خصوصا بعد قيام مجلس القرى غير المعترف بها، و«الاشتباه» بأولئك «الذين جاءوا من الشمال» – أعضاء «لجنة الأربعين»، تركت لجنة الأربعين العمل في النقب. وتشمل الحلول التي اقترحتها مختلف الهيئات الاعتراف ببعض القرى وضم بعض القرى إلى البلدات القائمة.

وفقاً لبيانات المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، بلغ عدد القرى غير المعترف بها 35 قرية في عام 2017. ووفقاً لمسح أعدته لجنة الأربعين في النقب في عام 1994، في إطار «المخطط الهيكلي للقرى غير المعترف بها في النقب»، كان هناك 39 قرية. ولكن مرة أخرى، طُرح هنا السؤال نفسه حول عشرات المجمعات السكانية العربية في النقب، والتي لا يمكن تعريفها على أنها قرية.

في 6 تشرين الثاني 2012 تم الاعتراف بـ 11 قرية غير معترف بها في النقب، وضمها إلى المجلسين الإقليميين «القيصوم» و«واحة الصحراء». لكن الاعتراف بها لم يتحقق على الأرض ولا تزال هذه القرى تعاني من ضائقة صعبة وغير مرتبطة بالبنى التحتية.

القرى غير المعترف بها في الشمال والمركز

يتبين من تقرير لجنة مينع (لجنة التحقيق البرلمانية في موضوع القطاع البدوي في إسرائيل)، أن عدد القرى البدوية غير المعترف بها في شمال البلاد في عام 1996 كان 33 قرية، من بينها 25 في منطقة الشمال و8 في منطقة حيفا.

في لجنة الأربعين يعتبرون البيانات التي وردت في تقرير «مينع»، لا تتفق مع الواقع خلال فترة كتابة التقرير. في إطار المسح الذي أعدته اللجنة في 88، أعد الباحثون «قائمة تشمل حوالي 50 قرية، ولكن، لأسباب مختلفة، مثل ضم قرى إلى بلدات معترف بها، ودمج قريتين في قرية واحدة، وعدم رغبة البعض بمواصلة دمجهم في إطار المخطط الهيكلي والترتيبات التخطيطية الأخرى، تقلص العدد إلى 31 قرية تشكل أساسا لهذا المسح» (الذي أجرته اللجنة.)[7]

وبما أن لجنة الأربعين حققت في حزيران 1992 إعلانا من وزير الداخلية، أرييه درعي، في حينه، بالاعتراف بـ 5 قرى (عين حوض، العريان، الخوالد، ضميدة والكمانة)، وطالبت بالاعتراف بـ 4 قرى أخرى (الحسينية، الحميرة، راس العين وعرب النعيم)، وبعد ضم عدة أحياء إلى بلدات معترف بها (على سبيل المثال، تم ضم عرب السويطات إلى عسفيا، وجورديه والنواقير إلى عرب الشبلي)، فقد بقي عدد صغير جدا من البلدات/ الأحياء التي يجب توفير حل لها.

من المهم الإشارة بارتياح، إلى أن تقرير لجنة مينع تبنى بذلك الحلول التي عرضتها لجنة الأربعين (الاعتراف، الضم)، خلافا لتوصيات اللجان السابقة (تقريران للجنة كوبارسكي – الأول في أيلول 76، والثاني في أيلول 79، وتقرير لجنة ماركوفيتش 89–88).

خلال كتابة تقرير لجنة مينع، طرح على الجدول الاعتراف الحكومي بقسم

7. «المخطط الهيكلي للقرى غير المعترف بها في منطقة الشمال»، المركز الهندسي للدراسات والتخطيط – حيفا، بطلب من لجنة الأربعين، 1988.

من البلدات، وقد أشير إلى ذلك في فصل التوصيات، حيث أوصت اللجنة بالاعتراف ببلدات أخرى، خاصة البعيدة والتي يملك سكانها الأرض. كما أوصت اللجنة بضم قسم من القرى غير المعترف بها إلى بلدات قائمة – عربية أو يهودية، من خلال توسيع الخرائط الهيكلية لهذه البلدات.[8]

القرى غير المعترف بها في النقب

ذكرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أنه في الماضي كانت تقوم 46 قرية بدوية غير معترف بها في النقب. بعد أن اعترفت الدولة بـ 11 منها، بقيت 35 قرية غير معترف بها في النقب، بعضها يقوم في المنطقة منذ ما قبل تأسيس الدولة، والبعض الآخر أقيم منذ عقود بعد أن تم نقل سكانها إلى مكانهم الحالي من قبل الدولة.

رغم حقيقة اعتراف الحكومة ومؤسسات التخطيط بـ 11 قرية، إلا أن سكانها يواصلون العيش بدون بنى تحتية (ماء، كهرباء، طرق)، ودون أن يتمكنوا من الوصول المريح إلى خدمات التعليم أو الصحة، وفي ظل أوضاع متدنية، بسبب رفض الدولة تطوير البلدات ومنح تراخيص لبناء المساكن، وتطوير البنية التحتية فيها، واشتراط كل تطوير بتسوية الملكية على الأرض.

المنطقة التي تقوم عليها هذه القرى تشكل حوالي 2.7% من أراضي النقب (حوالي 350.000 دونم). وتشكل المنطقة المختلف على ملكيتها حوالي 4.9% من أراضي النقب (حوالي 640.000 دونم).

جميع القرى التي لم يتم الاعتراف بها بعد، وعددها 35، تستجيب للمعايير التي حددتها دائرة الإحصاء المركزية في تعريفها للقرية من حيث السمات الاجتماعية: وفقا لدائرة الإحصاء المركزية، فإن القرية هي مكان مأهول بشكل دائم، يعيش فيه أكثر من 40 بالغا، يتمتع بإدارة ذاتية، ولا يتواجد في منطقة نفوذ بلدة أخرى. المعيار الوحيد المفقود هو إعلان وزير الداخلية عن مكان كهذا بأنه قرية. وتجدر الإشارة إلى أن 18% فقط من 112 بلدة

8. Alexander Bligh ed. *The Israeli Palestinians: An Arab Minority in a Jewish State*. London: Frank Cass, 2004. P. 299.

قروية يهودية تقوم في النقب، تتجاوب مع هذا التعريف النهائي.

يبلغ عدد سكان أصغر قرية عربية غير معترف بها في النقب أكثر من 400 رجل وامرأة، ويصل عدد سكان أكبر قرية إلى أكثر من 10.000 رجل وامرأة. ويصل المجموع الكلي لسكان القرى غير المعترف بها إلى حوالي 70 ألف رجل وامرأة.

لكل قرية هيكل مادي واجتماعي مبلور، ومنطق تخطيط داخلي وهوية مميزة. وتتصرف القرية كبلدة بكل ما يعنيه الأمر، بناءً على اتفاقيات داخلية.

لا يستطيع سكان القرى غير المعترف بها الحصول على تراخيص للبناء، ولذلك فإن المباني في القرى تعتبر «غير مرخصة»، وتواجه خطر الهدم. في السنوات الأخيرة تزايد تطبيق القانون من قبل السلطات، والى جانب ذلك يتزايد عدد البيوت التي تهدمها السلطات أو تجبر السكان على هدمها. هكذا، على سبيل المثال، تم في 2010 هدم حوالي 275 بناية، وفي 2011 حوالي 1000 بناية. «عدد البيوت غير القانونية التي تم هدمها في 2017، في القرى البدوية في النقب، كان ضعفي ما تم هدمه في 2016، تقريبا، وكان الرقم الأعلى منذ بدأت الدولة بتوثيق الهدم، في 2013. وحسب التقرير السنوي الأخير لوزارة الأمن الداخلي، الصادر في آذار 2018، فقد تم في 2017 هدم 2.220 مبنى، مقابل 1.158 في 2016. وتم تسجيل أعلى نسبة في عدد المباني التي هدمها أصحابها.»[9] في عام 2013 تم هدم 697 بناية، وفي 2014 ارتفع العدد إلى 1.073، وفي 2015 انخفض العدد إلى 982.[10]

تقرير بن زخري يحتوي على معلومة هامة: الدولة تتعامل مع تعريف «المباني» بشكل فضفاض، وليس كل المباني المشار إليها في التقرير هي مساكن. ويتضح من التقرير أنه في سنة 2017، تم هدم 28 خيمة، 152 مبنى من الطوب، 384 كوخا من صفيح، 40 كوخا من خشب، 91 حقلا، 51 حاوية، 129 حظيرة، 56 هيكل من حديد، 54 مصطبة باطون، 279 سياجا، 58 تلة

9. ألون بن زخري، «قفزة في هدم المباني في القرى البدوية: الرقم تضاعف خلال سنة»، هآرتس 27.3.2018.

10. ألون بن زخري. م.ن

ترابية، 163 عريشة و753 مبنى تم تصنيفها في التقرير تحت صفة «آخر». وقالت وزارة الأمن الداخلي أن المباني التي تم تصنيفها تحت صفة «آخر» هي مباني «تم هدمها خلال الإجراءات» ولذلك لا يوجد تفاصيل بشأنها».[11]

في كل واحدة من هذه البلدات يعيش بين 500 وحتى 5000 مواطن. ولا تتبع هذه البلدات لمجالس محلية، ولا يحظى سكانها بخدمات المياه والكهرباء والمجاري والطرق المعبدة، وخدمات إخلاء النفايات وغيرها. وتفتقر الكثير من القرى البدوية للعيادات والمدارس ورياض الأطفال. ويجري سنويا هدم الكثير من المباني وحتى الخيام من قبل الدولة؛ الكثير من سكان القرى، الذين يعيشون في ظل الخوف من موجة الهدم التالية، يسكنون في بيوت من صفيح ويعانون من الحر الشديد في الصيف، والبرد القارس في الشتاء. المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، الذي أقيم في عام 1997، من قبل القيادة البدوية المحلية، هي المؤسسة التي تمثلهم.[12] في أعقاب الخلافات داخل القرى غير المعترف بها، أقيمت لجنة التوجيه العليا لعرب النقب، التي يفترض أن تنسق بين القرى غير المعترف بها، السلطات المحلية، الأحزاب السياسية والجمعيات.

قضية أراضي العرب البدو:

منذ الأيام الأولى للدولة، تعمل الحكومات الإسرائيلية على إخراج البدو من أراضيهم وتركيزهم في عدد محدود من البلدات. بعض البدو في الشمال يخدمون في الأجهزة الأمنية، لكنهم معاملتهم من قبل السلطات لا تزال عدائية، ويتم الادعاء بالتخوف من سيطرتهم على مناطق واسعة في البلاد. وكانت سياسة الحكومة هي تسجيل معظم الأراضي التي يعيش عليها البدو في الجليل والنقب على اسمها، وتركيز البدو في عدة بلدات جديدة تم التخطيط لها لهذا الغرض.

---

11. ألون بن زخري. م.ن

12. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3203100,00.html. بتاريخ 10 تشرين الثاني 2017.

وقد واجهت هذه السياسة معارضة من قبل البدو، الذين ادعوا ملكيتهم للأرض، بسبب أنماط امتلاك الأراضي التي كانت مختلفة عن القاعدة المتبعة في دولة إسرائيل. وقد رفضت السلطات معظم الأدلة التي قدمها البدو لإثبات ادعائهم بملكية الأرض، كما يتطلب القانون الإسرائيلي. وتهدف السياسة التي اعتمدتها الحكومات الإسرائيلية على مر السنين إلى إجلاء سكان القرى غير المعترف بها من منازلهم وأراضيهم ونقلهم إلى بلدات عربية معترف بها.

خلال العقود الأربعة الماضية، تم اقتراح بدائل لحل المشكلة. وتم اقتراح أحد الحلول من قبل لجنة ماركوفيتش (1986): وفقا لتقرير اللجنة، فإن المنازل التي تم تعريفها على أنها «منازل رمادية» ليست معدة للهدم الفوري، وهذا يعني، ظاهرا، أن سكانها سيكونون قادرين على مواصلة العيش في وضعهم الحالي، لكن هذا الحل، في الواقع، يمنع تطوير القرى، ولذلك لم يحمل هذا الاقتراح حلا أساسيا.[13]

قضية القرى غير المعترف بها بالنسبة للمواطنين العرب في الدولة: تعتبر هذه القضية إحدى المشاكل والقضايا الرئيسية للمجتمع العربي في إسرائيل. بعد مصادرة معظم ممتلكات الغائبين وأملاك الأوقاف الإسلامية، صادرت الحكومة الأراضي للأغراض العامة والاحتياجات العسكرية. وقد حال احتجاج الجماهير العربية في يوم الأرض 1976، دون إغلاق منطقة مساحتها 21 ألف دونم، وإعلانها منطقة عسكرية.

قضية القرى غير المعترف بها في النقب، الطرد من الأرض، كانت قضية دعمتها لجنة الدفاع عن الأراضي حتى تم تفكيكها. وأسهم تأسيس جمعية مؤازرة وحماية حقوق البدو في النقب ولجنة الأربعين بإعادة طرح الموضوع على أجندة المجتمع العربي في إسرائيل. منذ تأسيس لجنة الأربعين عام 1988 وحتى اعتراف وزير الداخلية أرييه درعي بعدد من القرى في عام

13. Muhammad Suwaed. *Historical Dictionary of the Bediouns*. Lanham, Boulder: Rowman & Littlefield, 2015. P. 119.

1996، شكلت هذه القضية محوراً لنضال كبير في حياة المجتمع العربي، وفي يوم الأرض وذكرى النكبة.

إحدى القرى العربية التي حظيت بالاعتراف كانت قرية عين حوض، التي تعتبر قصة نجاح، وكانت إلى حد كبير رافعة لراية ورمز النضال كله. لقد أوصت اللجنة التي عينتها وزارة الداخلية بتحويلها إلى قرية عربية معترف بها في إسرائيل، وذلك بعد أن عرضت اللجنة المحلية في القرية، ومن ثم لجنة الأربعين، حلاً منع هدم القرية وطرد سكانها، كما خططت السلطات. يعني دمج قرية عين حوض في المجلس الإقليمي «حوف هكرمل» (شاطئ الكرمل)، تحقيق إنجاز جاء في ضوء رغبة وزير الداخلية بتنظيم مكانة عدد من القرى غير المعترف بها في منطقة حيفا، في أعقاب توصيات لجنة دوف كيهات (المدير العام السابق لوزارة الداخلية). لقد سعى أرييه درعي للحصول على أصوات ومراكمة شعبية في الوسط العربي في انتخابات الكنيست 1996. وحصل على وسام تقدير الجمهور العربي من رؤساء السلطات المحلية.[14]

تنظيم القرى العربية غير المعترف بها في الكفاح من أجل استمرار الاعتراف بها؛ النجاح الجزئي للجنة الأربعين والضائقة التي واجهت النضال من أجل الاعتراف بالنقب، يتطلب تعلم أساليب العمل والتميز في هذا النضال. لقد استخدمت القرى في نضالها أدوات التنظيم المجتمعي، والنضال القانوني واللوبي البرلماني، والتظاهرات والتعبئة العامة في أحداث يوم الأرض، والتوجه إلى الرأي العام الدولي، وحشد الدعم اليهودي والعربي والدولي، وتقديم تقارير إلى المنظمات الدولية والتخطيط الهيكلي.

سنحاول في هذه الوثيقة فحص الأدوات التي تم استخدامها، ومحاولة استخلاص الدروس منها لفحص النضال من أجل الاعتراف بالنقب.

14. شيري باس سباكتور. قضايا الصحة والبيئة في القرى البدوية غير المعترف بها في النقب. القدس: إصدار الكنيست 2011. انظر صفحات 6-4

لجنة الأربعين

تأسست لجنة الأربعين في عام 1988، خلال اجتماع عقد في قرية عين حوض، بمشاركة سكان من القرى العربية غير المعترف بها من قبل السلطات الإسرائيلية. وجاء ذلك على خلفية المشاكل والمصاعب التي واجهت القرى العربية غير المعترف بها في الجليل والنقب، مع السلطات الإسرائيلية وخطر الهدم، خاصة في ضوء توصيات لجنة ماركوفيتش.

وكانت مهمة اللجنة الأساسية، تنظيم والدفاع ومساندة القرى والبلدات العربية التي لم تحصل على الاعتراف القانوني الكامل من قبل السلطات الإسرائيلية.

وقامت اللجنة بتفعيل النضال القانوني لإلغاء توصيات لجنة ماركوفيتش، بهدف تحصيل الاعتراف الرسمي من السلطات الإسرائيلية. وفيما يلي الوسائل التي استخدمتها اللجنة في عملها:

- توفير الدفاع القانوني الملائم للقرى العربية غير المعترف بها في إسرائيل.
- تجنيد مصادر الدعم المالي، من أجل تحصيل الحقوق لهذه القرى، وتحسين مستوى معيشة السكان العرب، وتحقيق المساواة الكاملة للسكان العرب مقابل الغالبية اليهودية في إسرائيل.
- تفعيل لوبي برلماني لعرض قضية القرى العربية غير المعترف بها.
- تنظيم فعاليات ضد مصادرة أراضي القرى العربية، من خلال تعقب المشاريع الحكومية للإسكان.
- تجنيد الرأي العام المحلي والدولي، وتجنيد الدعم المالي من أجل

تحقيق الأهداف المطلوبة.[1]

- معارضة مصادرة الأراضي.[2]
- استخدام وسائل الإعلام لتجنيد الدعم والتأييد ومنع الهدم.
- التخطيط البديل.

أساليب عمل لجنة الأربعين:

1. **تنظيم المتضررين وتشكيل لجان محليّة:**

عملت لجنة الأربعين على تشكيل لجنة محلية في كل واحدة من القرى التي انضمت إليها. وتم انتخاب هذه اللجان من قبل سكان القرى غير المعترف بها، كما تم تسجيل قسم منها كجمعيات مستقلة قدمت الخدمات في قرارها. وعملت لجنة الأربعين على المساعدة في انتخاب اللجان المحلية، ورغم أنها لم تتمتع بمكانة قانونية معترف بها من قبل الدولة، إلا أنها عملت كتنظيمات تمثل القرى غير المعترف بها.

تجدر الإشارة إلى أن مهمة اللجنة المحلية وفقا للقانون هي «إدارة شؤون البلدة، وفقا لأمر المجالس المحلية (المجالس الإقليمية). وتعمل اللجنة المحلية وفقا للصلاحيات الممنوحة لها من قبل المجلس المحلي. وبعبارة أخرى، فهي كيان قانوني مستقل له حقوق والتزامات منفصلة عن تلك الخاصة بالرابطة الزراعية. يجب التمييز بين لجنة محلية تم انتخابها من قبل السكان في صندوق الاقتراع، وبين اللجنة الإدارية للجمعية، التي تنتخب من قبل أعضاء الجمعية. يمكن للجنة المحلية

1. https://arabinfomall.bibalex.org/ar/orgdata.aspx?orgid=676&sectionid=3 بتاريخ 28 أيلول 2017.
2. https://arabinfomall.bibalex.org/ar/orgdata.aspx?orgid=676&sectionid=3 ; Yitzhak Reiter. *National Minority, Regional Majority: Arabs Versus Jews in Israel.* Syracuse: Syracuse University Press, 2009. P. 163. بتاريخ 14 أيلول 2017

تشغيل موظفين من أجل تنفيذ المهام المختلفة بموجب السلطة الممنوحة لها من قبل المجلس، شريطة أن يتم تخصيص ميزانية لها بشكل صحيح».[3]

بعد الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، تحولت معظم اللجان في هذه القرى إلى لجان محلية في المجالس الإقليمية. وقامت لجنة الأربعين بتفعيل ثلاثة فروع (حيفا وبئر السبع وعين حوض) وتفعيل مركز قانوني، عالج، في المتوسط، حوالي 100 قضية سنويًا. وعملت اللجنة على تنظيم اللجان المحلية في القرى، وعلى المستوى الإعلامي لاطلاع الرأي العام على القضية.[4]

بعد حوالي عقدين من يوم الأرض، ومنذ أواخر الثمانينيات، نجحت «رابطة الأربعين» في قيادة كفاح شعبي للاعتراف بالقرى غير المعترف بها، لا سيما في مناطق الشمال وحيفا (ويشمل الأخير منطقة المثلث). وتحولت لجنة النضال المحلية التي تأسست في قرية عين حوض إلى حركة جماهيرية ومهنية طالبت بالاعتراف بجميع القرى غير المعترف بها. في منتصف التسعينيات، تم تحقيق أهداف اللجنة، وتم الاعتراف بمعظم القرى في الجليل والمثلث، ومن بينها عين حوض، ضميدة، عرب النعيم، وغيرها.[5] وقد واجه توسيع أنشطة اللجنة إلى النقب معارضة محلية، وتم تفكيك اللجنة بعد أكثر من 20 سنة.

2. **مسح ميداني ومخطط هيكلي:**

تبين من المسح الميداني الذي أجرته «لجنة الأربعين»، أنه بين سنوات 1994 و2001، بلغ عدد سكان القرى غير المعترف بها حوالي 70 ألف نسمة، يعيش قرابة 20% منهم في قرى الشمال (منطقة الجليل)

3. http://www.hs-law.co.il/page/55/%D7%95%D7%A2%D7%93%D7%99%D7%9D-%D7%9E%D7%A7%D7%95%D7%9E%D7%99%D7%99%D7%9D.aspx بتاريخ 2 تشرين أول 2017.
4. http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=786384 بتاريخ 3 تشرين أول 2017.
5. http://mossawa.org/he/article/view/538. بتاريخ 4 تشرين أول 2017.

وحيفا ووسط البلاد، والبقية في النقب.

وتم تأسيس غالبية هذه القرى قبل قيام دولة إسرائيل، ويرجع تاريخ إنشاء بعضها إلى 200-100 سنة، منذ أيام الحكم العثماني. وتم تأسيس قسم صغير من القرى مع قيام الدولة من قبل لاجئين محليين تم إجلائهم عن بيوتهم خلال حرب 1948، وصودرت أراضيهم وتم تسجيلها على اسم حارس أملاك الغائبين، مثل قرية عين حوض. وتطور قسم من هذه القرى بعد قيام الدولة، من مجموعات صغيرة. وقامت اللجنة بإجراء مسح ميداني بهدف إعداد خرائط تحدد مشكلة الاعتراف بالتجمعات السكانية العربية في أنحاء البلاد. وتم تحديد القرى على الخريطة وإجراء مسح لعدد السكان وحقوقهم والخدمات التي يتلقونها.

3. **إعداد مخطط هيكلي:**

اعتمادا على هذا المسح، أعدت «لجنة الأربعين» المخطط الهيكلي الشامل، بمشاركة السكان. وقدمت لجنة الأربعين إلى وزارة الداخلية هذا المخطط الشامل الذي أعدته بمساعدة طاقم مخططين مهني من المركز الهندسي للدراسات والتخطيط – حيفا، برئاسة البروفيسور يوبرت لويون (من معهد التخنيون) ومخططة المدن سعاد نصر- مخول. واقترح هذا المخطط حلول تخطيطية شاملة لمشكلة القرى العربية غير المعترف بها في أنحاء البلاد.

هذا المخطط الذي عرض كمخطط هيكلي شامل للقرى غير المعترف بها في الشمال وحيفا، والقسم الثاني منه للقرى غير المعترف بها في النقب، اعتمد على مسح ميداني يشمل معطيات ديموغرافية، إسكانية، بنى تحتية وخدمات. وهذا المخطط هو نتاج جهود مشتركة لأعضاء طاقم التخطيط ولجنة التوجيه التي شكلتها اللجنة، والمخططين والمهندسين وطاقم المسح الميداني.

«الهدف الأساسي لهذا المخطط هو تحديد سبل دمج القرى غير

المعترف بها في إطار منظومة إسكان قائمة، بهدف تحقيق الاعتراف بهذه القرى وحل مشكلة البناء غير القانوني في هذا القطاع».[6]
لقد بينت نتائج المسح الميداني والخطة المقترحة أن «أوضاع غالبية هذه القرى سيئة، سواء من حيث الخدمات الأساسية أو من حيث الأوضاع الإسكانية. ولا يختلف وضع هذه القرى، جوهريا، عن وضع الأحياء الفقيرة المعروفة باسم «Slums» (أحياء فقيرة أو عشوائية)، بل أنه في حالات كثيرة تعتبر أوضاع هذه القرى أشد سوءًا». كما توصل المخططون إلى أنه «في ضوء الاختلاف الكبير، تم التوصل إلى استنتاج تخطيطي هام، وهو أنه لا يمكن طرح حلول قياسية لهذه القرى، ويجب التعامل مع كل قرية حسب مشاكلها الخاصة».[7]

في استنتاجاتهم، كتب المخططون أنه «يمكن العثور على حل مستقبلي منظم لكل منطقة، من دون الحاجة إلى اقتلاع أي مواطن يعيش على أرضه، خلافا لرغبته». وفي ضوء ذلك عرض المخططون:

أ. إعداد مخطط هيكلي قطري مفصل، أو تغيير المخططات القائمة، بما يتفق مع التوجيهات المقترحة.

ب. اللجوء إلى تغيير الملكية على الأرض في الحالات التي لا مفر منها لأسباب موضوعية.

ج. منح مكانة بلدية لكل قرية بما يتفق مع الشروط المفصلة النابعة من معايير تخطيطية شاملة وواسعة».[8]

لقد أولت لجنة الأربعين اهتماما كبيرا لمشروع الحل التخطيطي، وشكل أساسا لكل النضال الذي خاضته اللجنة طوال سنوات. لكن يجب الإشارة إلى أن اللجنة قررت، قبل تبني المخطط القطري، إشراك ونيل

6. «الخارطة الهيكلية للقرى غير المعترف بها في منطقة الشمال»، المركز الهندسي للدراسات والتخطيط – حيفا، بطلب من لجنة الأربعين، 1988.
7. «الخارطة الهيكلية ..» م.ن
8. «الخارطة الهيكلية .. « م.ن

دعم كافة المؤسسات التمثيلية للجماهير العربية في إسرائيل، خاصة لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربية، ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية. وفي ضوء ذلك، بادرت اللجنة إلى عقد مؤتمر واسع في 18.6.88 في قاعة بلدية شفاعمرو، مقر لجنتي المتابعة والرؤساء، بمشاركة أعضاء كنيست عرب ويهود، رؤساء سلطات محلية، ممثلين عن مختلف الهيئات الشعبية والسياسية التي تمثل المجتمع العربي كله. كما شارك عدد كبير من الصحفيين، من مختلف وسائل الإعلام الناشطة في البلاد، تقريبا، بالإضافة إلى سكان القرى غير المعترف بها. (وتم تكرار هذا النشاط أثناء عرض القسم الخاص بالنقب من المشروع التخطيطي في عام 1995).[9]

بالإضافة إلى ذلك، بادرت اللجنة لعقد مؤتمر للمخططين في 3.2.89، لاطلاعهم على المشروع المقترح ومناقشة سبل تنفيذه. وتم خلال المؤتمر تشكيل طاقم من المخططين لدعم ومرافقة الخطة. كما شكلت لجنة الأربعين طاقم توجيه ضم ممثلين عن لجنة رؤساء السلطات المحلية، لجنة الدفاع عن الأراضي العربية ولجنة الأربعين. وقد اجتمع هذا الطاقم بعد الانتهاء من كل مرحلة من المخطط، وقدم اقتراحاته وملاحظاته لاستمرارية العمل.[10]

4. **الدعم القانوني:**

تم تقديم الدعم القانوني لسكان القرى غير المعترف بها، على مدار سنوات طويلة، من قبل المركز القانوني في لجنة الأربعين، وبمساعدة تنظيمات حقوقية أخرى، من بينها جمعية حقوق المواطن.

خلال سنوات نشاطها قامت لجنة الأربعين بتشغيل محام مرافق عمل على تمثيل السكان في المحاكم، ضد أوامر الهدم والطرد. كما توجهت اللجنة، في حالات معينة، إلى محامين آخرين، بعضهم عمل تطوعا والبعض الآخر بمقابل مادي، لمساعدة سكان القرى في المرافعة القضائية.

9. وليد ياسين، «لجنة الأربعين – سجل الكفاح وتحديات المستقبل»، شباط 1990.
10. م.ن

التماسات إلى المحكمة العليا - تعاون المركز القانوني في لجنة الأربعين مع «جمعية حقوق المواطن»، ومن ثم مع مركز «عدالة» لتقديم التماسات إلى المحكمة العليا. وبعد تفكيك اللجنة واصل التنظيمين تمثيل المواطنين البدو في صراعهم القانوني ضد الحكومة الإسرائيلية. وانعكس هذا النضال في تقديم التماسات إلى المحكمة العليا، وعلى سبيل المثال، قدم مركز «عدالة» في عام 2005، نيابة عن القرى البدوية غير المعترف بها، التماسا ضد قائد الشرطة في لواء الجنوب، وإدارة مركز الشرطة في رهط، ودائرة أراضي إسرائيل، بعد رفض الشرطة السماح للتنظيمات الناشطة في النقب بإقامة خيمة احتجاج في قرية العراقيب قرب مدينة رهط.[11]

لقد عارض المحامون أوامر هدم البيوت في القرى العربية غير المعترف بها. وبعد تفكيك لجة الأربعين واصل بعضهم تمثيل القرى غير المعترف بها في النقب، من خلال مركز «عدالة»، مركز «مساواة» و«جمعية حقوق المواطن». وعلى سبيل المثال رافق مركز «عدالة» النضال من أجل الاعتراف بقرية «أم الحيران» وقرى أخرى لم تحصل على الاعتراف طوال سنوات كثيرة. لكن النضال القانوني وحده مني بالفشل بتحقيق الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، خاصة في السنوات الأخيرة.

محمد أبو الهيجاء، رئيس لجنة الأربعين سابقا، وصف النضال قائلا: «في عام 1986 جرت مظاهرة في عين حوض من أجل الحصول على اعتراف رسمي من دولة إسرائيل. وطالب المتظاهرون بتعبيد الطريق وربط القرية بشركة الكهرباء. وشارك في المظاهرة عرب ويهود، ومن بينهم: أعضاء الكنيست ران كوهين، يوسي سريد وهاشم محاميد».

في عام 1988، بدأت معركة قانونية دفاعا عن القرى غير المعترف بها، مما أدى إلى إلغاء أوامر الهدم والاعتراف بعين حوض وقرى أخرى. لقد طالبت لجنة الأربعين الحكومة الإسرائيلية بالاعتراف الرسمي بجميع القرى والبلدات العربية غير المعترف بها في الجليل والنقب.

11. https://www.adalah.org/he/content/view/3778 – 4 تشرين أول 2017.

5. النضال الجماهيري:

انعكس النضال الجماهيري للجنة الأربعين في تنظيم زيارات إلى القرى غير المعترف بها في شمال البلاد، ومنطقة حيفا، ومركز البلاد، والنقب، ومن خلال طرح القضية في المناسبات القطرية. وشارك في هذا النضال الجماهيري ممثلون عن لجنة الأربعين والجمعيات اليهودية والعربية التي تطالب بدعم النضال الجماهيري لسكان القرى العربية غير المعترف بها من أجل الاعتراف الرسمي بقراهم.

على مدار سنوات، بمناسبة يوم الأرض، بادرت اللجنة إلى زراعة أشجار الزيتون في القرى غير المعترف بها، وهكذا، على سبيل المثال، في يوم الأرض الـ 32 في عام 2008، قام عشرات المتطوعين بزرع أشجار زيتون في القرى غير المعترف بها في النقب. وشمل هذا النشاط عدداً من القرى، مثل المسعدية، قرب اللقية، وقرية خشم زنة. والتقى المشاركون في زراعة اشتال الزيتون بسكان القريتين اللتين صودرت أراضيهما من قبل الحكومة الإسرائيلية وتم منحها لليهود في تسعينيات القرن العشرين.

وتم إشراك سكان القرى في التوجه إلى الرأي العام اليهودي، بل حتى تجنيد الدعم من قبل يهود يقيمون في بيوتهم وعلى أراضيهم سابقا.

6. لوبي في الكنيست والحكومة:

عملت لجنة الأربعين على تشكيل لوبي برلماني داعم لهذه القضية: لجنة تضم أعضاء كنيست من مختلف الأحزاب اليهودية والعربية، والتي نقلت قضية القرى العربية غير المعترف بها في الجليل والنقب إلى طاولة الكنيست. وقد انتقدت لجنة الأربعين سياسة التمييز ضد السكان العرب في إسرائيل، وخاصة مسألة عدم الاعتراف بالقرى البدوية غير المعترف بها في النقب والجليل. وطرحت أمام أعضاء الكنيست الخطة الشاملة لحل مشكلة القرى البدوية غير المعترف بها من أجل منع هدم البيوت ومصادرة الأراضي.[12]

12. Shany Payes. Palestinian NGOs in Israel. 2005. London: I. B Tauris, 2005. P. 171.

النشاط البرلماني - السياسي:

عملت لجنة الأربعين على المستوى البرلماني السياسي للاعتراف بالقرى غير المعترف بها في الشمال والنقب. بعد حصولها على الدعم العام من الهيئات الوطنية، مثل لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب، ولجنة رؤساء البلديات العربية والمنظمات السياسية العربية، سعت الجمعية إلى حشد الدعم بين الأحزاب السياسية اليهودية. تجدر الإشارة إلى أن بعض سكان القرى تعرضوا منذ تأسيس الدولة للابتزاز، وأجبروا على التصويت للأحزاب التي تسيطر على وزارة الداخلية، التي كانت مسؤولة عن التخطيط وتنفيذ أوامر الهدم. تعاون لجنة الأربعين مع أعضاء الكنيست لم يتجاوز أي حزب، باستثناء الأحزاب اليمينية التي كانت معادية للسكان العرب ودعت إلى الترانسفير وطرد سكان هذه القرى بزعم أنهم «استولوا» على أراضي الدولة.

راتس - مبام - كان مبام حزباً يسارياً مركزياً في الساحة السياسية، في تسعينيات القرن الماضي، وحصل على الأصوات والدعم من البدو، وكانت هناك محاولات سابقة لإقناع البدو بالانضمام إلى حزب مباي. وقد بدأ هذا الجهد بالفعل منذ أيام الحكم العسكري الإسرائيلي. كحزب يساري في الكنيست، دعم حزب مبام الاعتراف بالقرى البدوية في النقب وعارض مصادرة الأراضي، على الرغم من حقيقة كون قسم كبير من الكيبوتسات اليهودية هي الأكثر انتفاعا من مشروع سلب الأرض.

لقد طولب النواب اليهود والعرب في أحزاب مبام - راتس (ومن ثم ميرتس)، والعمل، بتجنيد أحزابهم لدعم مطلب الاعتراف بالقرى غير المعترف بها. ومن بين النواب الأعضاء في لوبي لجنة الأربعين، برز من هذين الحزبين، النواب ران كوهين، حاييم أورون، يوسي سريد، حسين فارس، نواف مصالحة وغيرهم.

الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، الحركة التقدمية، القائمة العربية للتغيير - لقد ضم اللوبي البرلماني، بالطبع، أعضاء الكنيست العرب واليهود من الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة، الحركة التقدمية والقائمة العربية للتغيير. ومن بينهم أعضاء الكنيست الذين نشطوا في دعم

القضية توفيق طوبي، توفيق زياد، عبد الوهاب دراوشة، هاشم محاميد، محمد ميعاري، أحمد الطيبي وغيرهم.

شاس - المفدال - في بعض القرى غير المعترف بها تقدمت شاس على الأحزاب العربية من حيث حصولها على الدعم والأصوات لانتخابات الكنيست، وفي بعض الأحيان شكل الحزب الأقوى بالنسبة لهم. وينفي السكان قيام هذه الأحزاب بعقد صفقات مسبقة معهم. في قرية عين حوض نشط لسنوات طويلة حزب المفدال الذي سيطر على البلدة المجاورة نير عتسيون. وعندما سيطر حزب شاس على وزارة الداخلية انتقل بعض سكان القرية للتصويت لشاس على أمل أن يعترف قادتها بالقرية. عضو الكنيست يوسف عزران كان عضوا في اللوبي الداعم وشارك مع وفد من النواب في احدى الجولات التي نظمتها لجنة الأربعين في قرى الشمال.

يجب الإشارة إلى أن غالبية قرارات الاعتراف تمت خلال سنوات سلطة حزب العمل، بدعم من النواب الذي يمثلون الجمهور العربي وشاس.

7. **النشاط الإعلامي:**

منذ تأسيسها، استخدمت لجنة الأربعين وسائل الإعلام لاطلاع وتعريف الجمهور العربي واليهودي والمجتمع الدولي على مشكلة القرى. وتحولت اللجنة إلى مرجع للمعلومات حول ما يحدث في هذه القرى، ليس فقط بالنسبة لوسائل الإعلام، ولكن، أيضا، للسياسيين الذين تعاملوا مع هذه المسألة، وطلاب الجامعات الذين قاموا بإعداد الدراسات، وحتى طلاب المدارس الثانوية الذين أعدوا وظائف مدرسية عن هذا الموضوع، وهو ما سمح للجنة بإدراج الموضوع في المنهاج التعليمي. كما قامت اللجنة بإنتاج أفلام عالجت الموضوع، والتي وصلت إلى شبكات التلفزيون المحلية والدولية.

بيانات للصحف - ضم طاقم لجنة الأربعين إعلاميين، مثل الصحفي والمحرر وليد ياسين، مركز العمل الإعلامي في اللجنة، وقام هؤلاء بكتابة

وتوزيع بيانات للصحف باللغات العربية والعبرية والإنجليزية. وقد أسهمت المبادرة لاستخدام البيانات الصحفية في خلق وعي على مشكلة القرى غير المعترف بها. وقامت اللجنة بنشر بيانات صحفية بوتيرة عالية، بمعدل بيان واحد على الأقل، كل أسبوع، وبادرت إلى نشر تقارير في البلاد والخارج.

تقارير – في أعقاب هذا النشاط تم نشر آلاف التقارير والمقالات الإعلامية حول قضية القرى العربية غير المعترف بها. ولم يطرح الموضوع في الصحف، فقط، من خلال التقارير التي أعدها صحفيون، بعضهم من الأسماء البارزة في وسائل الإعلام الإسرائيلية والدولية، وإنما، أيضا، من خلال مقالات كتبها كتاب وأعضاء برلمان من إسرائيل والعالم، بعد قيامهم بزيارات إلى القرى نظمتها لجنة الأربعين في إطار نشاطها الإعلامي.

في المقابل، بادر طال أدلر، بالتعاون مع الجمهور البدوي في القرى غير المعترف بها في النقب، إلى مشروع إعلامي خاص بعنوان «غير معترف بهم». ويوثق هذا المشروع بالصور والقصص الشخصية والمعلومات الموضوعية الحياة في الساحة الخلفية لإسرائيل. وجاء هذا المشروع للمساهمة في النضال من أجل الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، ونقل قصتها إلى الجمهور الواسع في المجتمع الإسرائيلي.[13]

مجلة بثلاث لغات: «صوت القرى – קול הכפרים – THE Villages' Voice» - منذ تأسيسها، أولت لجنة الأربعين أهمية كبيرة لوسائل الإعلام، ولم تكتف بالتغطية الإعلامية من خلال الصحافة العربية والعبرية والدولية فحسب، بل حرصت أيضًا على إصدار مجلة شهرية بثلاث لغات: العربية والعبرية والإنجليزية. وتناولت المجلة التغطية الإعلامية لأنشطة اللجنة ووضع القرى غير المعترف بها. لقد أشرف على تحرير وإصدار «صوت القرى» محرّرون محترفون، وكتب فيها صحفيون وأناس من سكان القرى غير المعترف بها. وتم توزيعها في مختلف القرى والبلدات العربية وإرسالها إلى مئات العناوين والشخصيات المؤثرة في إسرائيل وحول العالم.

13. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3203100,00.html بتاريخ 3 تشرين أول 2017.

أفلام - قام العديد من المنتجين السينمائيين العرب واليهود والأجانب بإنتاج أفلام توثق الحياة في القرى غير المعترف بها. لكنه في لجنة الأربعين، عمل بنشاط عضو الإدارة، المخرج يتسحاق روبين، الذي أعد سلسلة من الأفلام الوثائقية حول موضوع القرى غير المعترف بها من زوايا مختلفة. وتم عرض هذه الأفلام في مناسبات خاصة، وعلى القنوات التلفزيونية، بل وصلت إلى مهرجانات ومؤتمرات دولية. وقد سبق إنتاج هذه الأفلام والتقارير المصورة نشاط التلفزيون الاجتماعي في إسرائيل، الذي أعد تقارير وبرامج وثائقية حول القرى البدوية غير المعترف بها في النقب. وتم بناء الأفلام الوثائقية على مقابلات مع سكان هذه القرى وطرحت قضيتهم على الطاولة وفي وعي الجمهور اليهودي والعربي في إسرائيل، والمجتمع الدولي، كجزء من النضال الإعلامي لقضية القرى العربية غير المعترف بها في النقب.[14]

قناة جماهيرية: خلال سنوات عملها أنتجت لجنة الأربعين أفلام للبث في التلفزيون الجماهيري عبر شبكات الكوابل. وكانت اللجنة من بين الجهات العربية القليلة التي طلبت وحصلت على مكانة هيئة بث جماهيري، وبدأت بشراء وتفعيل معدات تصوير ومونتاج.

معرض صور متجول: في إطار النشاط الإعلامي للجنة الأربعين، شارك ثلاثة مصورين، عربي (وليد ياسين)، ويهودي (درور يكوتئيل)، وبريطاني (بيتر فراير)، في تنظيم معرض وثائقي ضم مجموعة كبيرة من الصور التي توثق للحياة في القرى غير المعترف بها. هذا المعرض الذي حمل اسم «المنسيون»، عرض في المدن المركزية في الوسطين اليهودي والعربي في إسرائيل وحول العالم، بل حتى في مقر الأمم المتحدة في فيينا.

8. المرافعة الدولية:

الجمعية العربية لحقوق الإنسان، وجمعية الجليل، ومركز عدالة، ومركز مساواة، هي منظمات تعمل بشكل جيد في الساحة الدولية.

14. https://tv.social.org.il/social/2009/12/24/el-foraa. بتاريخ 2 تشرين أول 2017.

وشملت المرافعة الدولية تقديم تقارير إلى منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، التي توجد لديها هيئات تتولى متابعة مسألة الأقليات وحقوق الإنسان.[15]

وقد استخدمت لجنة الأربعين بشكل فعال أدوات المرافعة الدولية أمام هيئات دولية ذات تأثير كبير، وبمساعدة تنظيمات المجتمع المدني المحلية والدولية، مثل هابيتات انترناشيونال. وشكلت اللجنة منظومة مرافعة دولية أجبرت الحكومة الإسرائيلية على التطرق إلى انتهاك الحقوق المدنية لسكان القرى غير المعترف بها. هذا التعاون الذي تم بين لجنة الأربعين وتنظيمات الحقوق الفلسطينية والدولية الأخرى، قدم مساعدة كبيرة للجنة. ومن بين الهيئات الدولية التي ظهرت أمامها لجنة الأربعين، كانت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة وبرلمانات دولية مختلفة، ووسائل إعلام دولية.

لقد اعتمدت لجنة الأربعين في بداية طريقها إلى المرافعة الدولية على التعاون مع جمعية الجليل والمؤسسة العربية لحقوق الإنسان وتنظيمات كنسية دولية داعمة، بل حتى الصندوق الجديد لإسرائيل الذي أوصل اللجنة إلى الجاليات اليهودية في العالم. أضف إلى ذلك، وبصفتها لجنة اهتمت بحقوق سكان القرى، من جهة، والجمهور العربي كله في مجال الأراضي والإسكان، كانت لجنة الأربعين احدى أربعة تنظيمات بادرت إلى عقد «مؤتمر حقوق الإنسان والمجتمع العربي الأول» في عام 1994، (بمشاركة المؤسسة العربية لحقوق الإنسان (HRA)، وجمعية الجليل، وصندوق تطوير التعليم التكنولوجي). وخلال هذا المؤتمر الذي عقد على مدار ثلاثة أيام (24-22 تشرين أول 94) في الناصرة، قدم عشرات الباحثين العرب أوراق دراسية حول مختلف القضايا المرتبطة بالمجتمع العربي. وفي إطار توصيات المؤتمر، تقرر تشكيل طاقم خاص لمواصلة طرح الموضوع أمام المؤسسات الدولية. وقد وصل هذا الطاقم إلى مؤسسات الأمم المتحدة وقدم تقارير موازية لتقارير الحكومة

15. Ilan Peleg and Dov Waxman. *Israel's Palestinian: The Conflict Within*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011. P. 87.

الإسرائيلية، وطرح الموضوع في تقارير دولية كثيرة.[16] وفي هذا الإطار شاركت لجنة الأربعين في مؤتمر دربن لمكافحة العنصرية.

«**المحكمة الدولية لشؤون المياه**» – من أبرز المناسبات التي عرضت فيها اللجنة قضية القرى غير المعترف بها كانت «المحكمة الدولية الثانية لشؤون المياه» (Second International Water Tribunal)، التي اجتمعت في أمستردام بين 17 و21 شباط. هذه «المحكمة» هي هيئة دولية غير ملزمة وناقشت دعوى مقدمة من لجنة الأربعين عن طريق جمعية الجليل ولجنة متابعة الأوضاع الصحية في الوسط العربي.

لقد نوقشت مسالة الحق في المياه لأول مرة في الأمم المتحدة في مدينة ماريه ديل بلاتا في الأرجنتين، في عام 1977. بالإضافة إلى ذلك، يظهر الحق في الماء في الوثيقة الختامية (جدول أعمال القرن الواحد والعشرين) لقمة الأرض التي ناقشت سبل التنمية المستدامة في عام 1992، في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي عام 2002، أدرجت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في الماء كجزء من التعديل رقم 15. في هذا التعديل، تعترف اللجنة بحق الحصول على المياه بمستوى ملائم وآمن ويمكن الوصول إليه ماديا واقتصاديا. وقد أضافت اللجنة الحق في الماء كجزء من الحق في مستوى معيشي لائق والحق بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية. وفي وقت لاحق، في عام 2011، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضًا الحق في الحصول على مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان.

لقد **وجدت لجنة الأربعين أن معظم القرى غير المعترف بها ليست متصلة بشبكة المياه**، وتمثل جزء من الحل بشراء المياه من بلدة مجاورة ونقله في صهاريج. ونتيجة لذلك، يعاني سكان هذه المجتمعات من الأمراض المعدية المتكررة بوتيرة عالية. على مقربة من بعض القرى، كان تقوم فتحات مياه فردية لخدمة القرية كلها، بعد أن اضطرت الدولة لتركيبها. وكان على

16. «وقائع مؤتمر حقوق الإنسان والمجتمع العربي الأول» – الناصرة 24–22 تشرين أول 1994، إصدار الجمعيات المبادرة. صياغة وتدقيق خالد خليل.

السكان نقل المياه في صهاريج أو حاويات صغيرة. وقامت لجنة الأربعين بتجنيد موارد كثيرة، وعملت على إيصال فتحات المياه إلى داخل القرى، وأحياناً من أماكن بعيدة، ومن هناك قام السكان بإيصال خطوط المياه إلى بيوتهم، وكانت هذه هي البنية التحتية الأساسية لربط القرى بشبكة المياه في المستقبل.

لقد تبنت «المحكمة» التي انعقدت في أمستردام، الشكاوى ضد دولة إسرائيل فيما يتعلق بقضية المياه في القرى غير المعترف بها، وأكدت على ثلاثة عناصر هي: توفير المياه، والجهاز الصحي والتركيز السكاني غير القانوني. وحددت اللجنة أنه «لا توجد مساواة في توزيع الموارد المائية للسكان العرب لأنه لا توجد مساواة بين العرب واليهود في إسرائيل، والمشكلة هنا هي أنه لا يوجد جهاز منظم لتوفير المياه للقرى العربية غير المعترف بها في النقب والجليل».

لقد كان موقف حكومة إسرائيل هو أن نقص توفير المياه للمجتمعات البدوية غير المعترف بها ليس تمييزًا يمس بالسكان البدو. وعرضت دولة إسرائيل 7 خيارات وإمكانيات لحل مشكلة توفير خدمات المياه للقرى البدوية غير المعترف بها. لقد ادعت دولة إسرائيل وجود قانون في إسرائيل يمكنه التحقق من صحة المياه في المختبرات من أجل تجنب تلوث مصادر إمدادات المياه للسكان العرب في إسرائيل.[17]

لقد اختارت وزارة الخارجية الإسرائيلية إرسال وفد منوع إلى «المحكمة»، بحيث كان الممثل الإسرائيلي الذي تحدث أمام المحكمة هو محامي عربي من مواطني إسرائيل. لقد طالبت «المحكمة» بربط القرى غير المعترف بها بالمياه، وأوصت الحكومة الإسرائيلية بما يلي: (1) استخدام السلطة التقديرية التي يمنحها لها قانون التخطيط والبناء وربط القرى المعنية على الفور بشبكة المياه القطرية. (2) إيجاد حلول تخطيط بديلة مناسبة للقرى

17. State of Israel. Prime Minister's Advisor on Arab Affairs. The International Water Tribunal. Amsterdam. February 17–21. 1992.

غير المعترف بها، بالتعاون مع السكان المعنيين».[18] وقد ساعد هذا الموقف في نشاط المرافعة التي جرت في إسرائيل.

الاعتراف بالقرى

اعتراف جزئي:

في عام 1993، وبالتوازي مع دعم أعضاء الكنيست العرب لحكومة اسحق رابين، تبنت الحكومة الإسرائيلية المخطط القطري للجنة الأربعين، بشكل جزئي. ونتيجة لذلك، اعترفت الحكومة بـ 9 قرى في شمال البلاد، وخصصت الموارد لإنشاء البنية التحتية في القرى التي تقرر الاعتراف بها. لكنه تم تجميد بعض هذه القرارات في مراحل مختلفة من التنفيذ. وأسهمت وزارة الداخلية، ووزارة البنى التحتية، ولجنة المالية في الكنيست، ولجنة المتابعة العليا للشؤون العربية، واللجان اللوائية للتنظيم والبناء وغيرها من الهيئات العامة، في مراكمة المصاعب التي واجهت تنفيذ القرارات. في عام 1996، كما ذكر ممثل لجنة الأربعين، وعلى الرغم من الاعتراف بالقرى غير المعترف بها في الجليل، لم يتم عمل الكثير لتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات هناك. تم استغلال اتفاقات أوسلو ودعم أعضاء الكنيست العرب لحكومة اسحق رابين – ولعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية – لصالح الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها في النقب والجليل. في عام 1992، وعد الوزير عوزي برعام باعتماد مبادئ لجنة الأربعين، وفي كانون الأول 1994، أي بعد مرور عام على اتفاقيات أوسلو، اعترفت الحكومة الإسرائيلية بأربعة قرى عربية، وفي العام التالي، تم الاعتراف بأربعة قرى أخرى. وقد أتاحت هذه العملية إمكانية الاعتراف بثماني قرى عربية غير معترف بها في الجليل. ونتيجة لذلك، بدأت الحكومة الإسرائيلية بالتحقيق في مشكلة السكان العرب البدو في إسرائيل.[19]

18. «المحكمة الدولية الثانية لشؤون المياه - أمستردام 17-21.2.1992 - عرب مواطنون في الدولة ضد حكومة إسرائيل حول الحق الأساسي في المياه» – كراسة تلخص الدعوى، نشرتها الجمعيات المبادرة (باللغة العبرية).

19. Yitzhak Reiter. National Minority, Regional Majority. Syracuse: Syracuse University Press, 2009. P. 163.

تسلسل الاعتراف بقرية عين حوض - نموذج للدراسة:

من أجل فهم العلاقة بين الإجراءات السياسية الإقليمية والاعتراف بالقرى غير المعترف بها في الشمال، نعرض فيما يلي النقاط البارزة التي رافقت الاعتراف بقرية عين حوض، التي شكلت قاعدة الانطلاق لنضال القرى غير المعترف بها في الشمال.

1988	بدأت عملية التنظيم للجنة المحلية في القرية، ومن ثم تأسيس لجنة الأربعين.
2 شباط 1992	يدعي ممثلو الحكومة الإسرائيلية أن توفير خدمات المياه للقرى غير المعترف بها في النقب يعني التصريح ببناء بيوت ومباني على أراضي هذه القرى.
13 آذار 1992	ربط قرى غير معترف بها في النقب بشبكة المياه القطرية «ميكوروت».
1992-1996	حكومة رابين تحظى بدعم خارجي من أعضاء الكنيست العرب.
تشرين الثاني 1995	مقتل إسحاق رابين وتعيين شمعون بيرس رئيسا للحكومة.
24 تشرين الثاني 1995	سكان عين حوض يصرون على مطالبهم الكاملة – وزير شؤون البيئة يوسي سريد قرر تخصيص 160 دونم لقرية عين حوض في منطقة بارك الكرمل، في لواء حيفا.
24.12.1995	الحكومة برئاسة شمعون بيرس، وبمبادرة من الوزراء يوسي سريد، عوزي برعام، حاييم رامون وأرييه درعي، تعترف بقرية عين حوض الجديدة

	وعدد آخر من القرى (القرار رقم 253).
4 كانون الثاني 1996	وزير الداخلية حاييم رامون قرر ضم القرى الأربع المعترف بها إلى المجالس الإقليمية القريبة منها.
22 شباط 1996	عقد اجتماع للجنة الاستئناف على قرار هدم رياض الطفال في عين حوض، بعد تقديم استئناف من قبل لجنة الأربعين على قرار الهدم.
20 آذار 1996	تخصيص 14 ألف كوب مياه لقرية عين حوض.
أيار 1996:	أهالي القرية حققوا مكاسب من انتخابات الكنيست: وضع حجر الأساس لمشروع الكهرباء والشارع الرئيسي في قرية عين حوض، وتخصيص مبلغ خمسة ملايين شيكل للقرية.
28 أيار 1996	شق شارع إلى قرية عين حوض وربطها بشبكة الكهرباء القطرية.
29 أيار 1996	انتخابات الكنيست 1996، خسارة شمعون بيرس وفوز بنيامين نتنياهو.
1999	انتخابات الكنيست، خسارة بنيامين نتنياهو وفوز إيهود براك.
تشرين أول 2000	الشرطة تطلق النار على 13 مواطنًا عربيًا وتقتلهم.
2011	انتخابات الكنيست، خسارة إيهود براك وفوز اريئيل شارون، الدعوة لمقاطعة الانتخابات من قبل الجمهور العربي.

أيلول 2003	حتى هذا التاريخ لم يتم شق الطريق إلى عين حوض.
27.10.2003	لجنة الداخلية تصادق بالإجماع على إلغاء الإعلان عن ضم أراضي من الحديقة القومية الكرمل لقرية عين حوض، وكذلك تخصيص أراضي لبلدتي لنير عتسيون ويمين أورد لغرض إنشاء مباني زراعية وفنادق سياحية، ومناطق زراعية ومؤسسة تعليمية.
نيسان 2004	اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء في حيفا تصادق على الخارطة الهيكلية لقرية عين حوض، ونشر الإعلان الذي يسمح بموجبه بإصدار تراخيص للبناء، في سجل الوثائق الرسمي.
2012	وزارة التعليم تقرر إغلاق المدرسة الوحيدة في عين حوض ونقل الطلاب إلى بلدات مجاورة.
2017	شارع ملائم إلى القرية، وثلاثة مطاعم تنافس على قلوب الرواد في قرية عين حوض، أحدها يعود إلى رئيس لجنة الأربعين سابقا، ورئيس لجنة عين حوض المحلية، محمد أبو الهيجاء.

دهمش – قرية غير معترف بها في قلب الدولة

خلافا للبلدات القائمة في المنطقة، التي تم تحويل أراضيها الزراعية إلى أراضي للبناء، يمكن على أراضي دهمش، زراعة الطماطم فقط. تقع قرية دهمش غير المعترف بها في قلب البلاد، ويمكن ضمها إلى مدينة الرملة. على الرغم من الجهود الهائلة التي يبذلها السكان، والتي شملت نضالاً قانونياً دام عقودا، وتمويل خارطة هيكلية جديدة، وتنظيم إجراءات

احتجاج، يمنع السكان من بناء المنازل على أراضيهم. في الوقت الحالي، لا تزال أوامر الهدم معلقة بحق 16 منزلاً في القرية. النضال المتواصل لمنع عمليات الهدم في القرية يمتد على أكثر من عقد، ونجح جزئياً بسبب حشد الكثير من النشطاء، على مر السنين، دعما لسكان القرية والوقوف معهم في مختلف النشاطات.

القرى التي تم الاعتراف بها في الشمال:

قرية ضميدة

تم الاعتراف بها في 2.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 4569.

قرية العريان

تم الاعتراف بها في 2.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 4569.

قرية الخوالد

تم الاعتراف بها في 2.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 4569.

قرية عين حوض

تم الاعتراف بها في 14.12.1994 وفق قرار الحكومة رقم 4377.

قرية الكمانة

تم الاعتراف بها في 24.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 206.

قرية الحسينية

تم الاعتراف بها في 24.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 206.

قرية راس العين

تم الاعتراف بها في 24.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 206.

قرية الحميرة

تم الاعتراف بها في 24.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 206.

قرية عرب النعيم

تم الاعتراف بها في 22.11.1998 وفق قرار الحكومة رقم 4500.

بعد الاعتراف بالقرى في الشمال، بدأت لجنة الأربعين بتوسيع نشاطها في النقب. وعملت لجنة الأربعين بنشاط لجعل الحكومة الإسرائيلية تعترف رسميا بالقرى البدوية غير المعترف بها في النقب.

لقد قاد نضال اللجنة إلى منح تصاريح لبناء المنازل، وإنشاء عيادات ورياض أطفال ومدارس، وأيضا، ربط قرى في الجليل والنقب بشبكات المياه والكهرباء. كما خاضت صراعاً للحصول على تصاريح للبناء بشكل قانوني في هذه القرى والحصول على الاعتراف الرسمي من وزارة الداخلية. ونتيجة لذلك، اعترفت حكومة إسرائيل أيضًا بسبعة قرى بدوية في النقب. وقد اهتمت هذه اللجنة بمقاومة هدم المنازل والتمييز من قبل المؤسسة الإسرائيلية ضد البدو في النقب.[20]

لقد قوبل دخول لجنة الأربعين إلى النقب، مع جمعيات أخرى مثل جمعية الجليل ومركز عدالة، بحالة من الشك من قبل لجان بعض القرى غير المعترف بها في النقب. وفي نفس الوقت الذي دخلت فيه لجنة الأربعين إلى النقب، بدأ يتشكل المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، الذي تأسس في عام 1997. وبدأت منافسة بين الهيئتين، مما دفع برؤساء لجنة الأربعين إلى اتخاذ قرار بترك العمل في منطقة النقب.

20. Hillel Frisch. *Israel's Security and It's Arab Citizens*. Cambridge: Cambridge University Press, 2011. P. 49.

تفكيك لجنة الأربعين

لقد تم تفكيك لجنة الأربعين في عام 2010، حين قرر قادتها بأنها أنهت مهامها في تحصيل الاعتراف الرسمي بالقرى في الجليل، ولم تعد هناك حاجة إلى مواصلة النضال بالوسائل التي طورتها.

وتم تحويل النضال القانوني إلى منظمات حقوق إنسان أخرى في إسرائيل، مثل «عدالة» و «أطباء من أجل حقوق الإنسان» و «جمعية حقوق المواطن» و «مركز مساواة» وغيرها.

وانتقل النضال التخطيطي بشكل جزئي إلى تنظيمات مثل «بمكوم» و«المركز العربي للتخطيط البديل».

عشية تفكيكها يمكن تلخيص نجاحها في المجالات التالية:

أ. تحصيل الاعتراف بتسعة قرى في الشمال، في منطقتي الجليل وحيفا، وفي أعقاب ذلك تبنت دولة إسرائيل مقترحات اللجنة وضمت بعض البلدات الأخرى كأحياء في بلدات قائمة.

ب. طالبت لجنة الأربعين دولة إسرائيل بمواصلة العمل لتحقيق وتطبيق الاعتراف من خلال إنشاء البنى التحتية المناسبة، وتخصيص الموارد المطلوبة وترتيب ملكية الأرض في هذه القرى.

ج. في الشمال، منطقة الجليل، يقوم حوالي 20 مجمعاً آخر، غير معترف بها، وتم اقتراح حل مشكلتها من خلال ضمها إلى بلدات مجاورة، عبر توسيع الخرائط الهيكلية لتلك البلدات.

د. في الجنوب، في النقب، طالبت اللجنة بالاعتراف بـ 32 قرية عربية كبلدات مستقلة، وإيجاد حلول لحوالي 60 مجمعا آخر، وفق أشكال مختلفة من الإسكان، كبلدات للرعاة وبلدات قروية.[21]

21. المؤلف مجهول. «مشكلة القرى العربية غير المعترف بها». بدون تاريخ.

رؤى من نشاط لجنة الأربعين:

تعتبر لجنة الأربعين مثالاً واضحًا لمنظمة دفاع تأسست من أجل تحقيق هدف معين، وتم تفكيكها بعد تحقيق هذا الهدف. لقد حاولت المنظمة إعادة بلورة أهدافها وإعادة تعريفها، لكن قادتها الرئيسيين قرروا تفكيكها. وتم توثيق نجاح المنظمة في الوثائق والأرشيف الضخم الذي يحتفظ به حتى يومنا هذا في قرية ضميدة بعد نقله إليها من عين حوض، إثر انتخاب محمد أبو ضعوف، من قرية ضميدة، لرئاسة اللجنة، خلفا لمؤسس ورئيس اللجنة طوال 15 عاماً، محمد أبو الهيجاء من عين حوض.

يجب الإشارة، كمثال واضح على نجاح النشاط الاجتماعي، إلى التغيير في السياسة الرسمية تجاه مشكلة القرى غير المعترف بها. فقبل تأسيس اللجنة، كانت السياسة الوحيدة التي اتبعتها حكومة إسرائيل هي سياسة اقتلاع القرى وهدمها، كما أوصت بذلك لجنة ماركوفيتش. لكن، وعلى النقيض من هذه التوصيات، وبعد نضال اللجنة الغني وأسلوبها الخاص، سواء في مجال التخطيط أو في مجال الإعلام، حدث تغيير هائل في سياسة الحكومة، والذي تم التعبير عنه فيما بعد في تقرير لجنة مينع، التي اعترفت بأنه من المستحيل فرض حلول فوقية على المواطنين العرب، وأوصت بتبني مسار لجنة الأربعين والاعتراف بالقرى الأخرى.

النضال من أجل الاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب:

لم تبدأ مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب خلال حرب عام /النكبة 1948 فقط. فقد تم خلقها بشكل متعمد من قبل الحكومة في عام 1951 عندما نقلت الحكومة الإسرائيلية بالقوة جميع البدو الذين يعيشون في جنوب النقب إلى منطقة السياج.

خلال حرب 1956، أجبرت الحكومة قسما من سكان النقب على ترك منازلهم مرة أخرى، بل طولب بعضهم بمغادرة حدود البلاد. بعد احتلال غزة والضفة الغربية عام 1967، استؤنفت العلاقات الأسرية بين قبائل النقب وقبائل جنوب الضفة الغربية وغزة. وبعد اتفاقية السلام مع مصر، طُلب من البدو مرة أخرى التخلي عن الأرض التي تم نقلهم إليها، والانتقال إلى مناطق جديدة.

التعامل مع أوامر الهدم – وفقًا لقانون التنظيم والبناء لعام 1965، فإن جميع أعمال البناء أو وضع مباني في أي مكان، سواء كان في قرية أو مدينة أو أي بلدة في إسرائيل، مُلزمة قانونًا بالحصول على رخصة بناء. لذلك، فإن إنشاء المباني، وبناء المنازل بدون تراخيص بناء، وحتى لو كانت سقيفة زراعية، يعتبر مخالفة جنائية بموجب القانون الجاف. لكن لسوء الحظ، فإن وضع بدو النقب لا يسمح لهم بالحصول على تراخيص البناء في القرى غير المعترف بها في النقب.

لقد طرحت مشكلة قرى البدو غير المعترف بها، في العديد من المناقشات في الكنيست، في بداية سنوات ألـ 2000، وكذلك في دائرة تسجيل وتسوية الأراضي، ولدى جهات أخرى في وزارة القضاء. لكنه لم يتذكر أحد لماذا لم تتم تسوية أراضي النقب. وكان هذا واضحا بشكل خاص، لأنه تم تسوية

جميع أراضي الدولة الأخرى، باستثناءات قليلة، منذ فترة طويلة. في ذلك الوقت، لم تكن هناك أي خطوات بديلة للتعامل مع قضية الأرض، ولم يكن من الممكن الإشارة إلى أي نجاح في دفع تسوية مع البدو. في آذار 2001، بدأ أرييل شارون، وهو من سكان النقب، بشغل منصب رئيس الحكومة. وفي حزيران 2002، وبدعم من النائبة العامة في منطقة الجنوب، في ذلك الوقت، يسكا لايبوفيتش، قدم إلياكيم روبنشتاين، المستشار القانوني للحكومة، آنذاك، ونائب رئيسة المحكمة العليا في وقت لاحق، توصيته إلى الحكومة بتجديد عملية تسوية الأراضي في النقب. وفي المقابل، دعمت هذا الاقتراح، دائرة تطوير البدو في النقب، التي ترأسها يعقوب كاتس، والتي كانت في حينه، جزءاً من دائرة أراضي إسرائيل.

وبالفعل، عينت حكومة شارون السيدة تسيبي ليفني، وزيرة القضاء لاحقا، لتقديم توصياتها في هذا الشأن. في عام 2003، وافقت الحكومة على خطة عمل واسعة فيما يتعلق بالقطاع البدوي في النقب، بهدف أن تشكل نقطة تحول في التعامل مع هذه القضية. وقد خصصت تلك الخطة أكثر من مليار شيكل لتوسيع وتطوير البلدات البدوية، فضلاً عن تنظيم الحقوق في الأراضي وتطبيق القانون. وشملت الميزانية، بندا خاصًا، بمقدار مئات ملايين الشواكل، لتعويض البدو الذين يوافقون على الانتقال إلى البلدات الثابتة. وتم تعيين إيهود أولمرت، نائب رئيس الحكومة في حينه، لمتابعة ومراقبة تقدم خطة الحكومة.

في عام 2004، أقيمت في مكتب المدعي العام في المنطقة الجنوبية، دائرة لتسوية الأراضي، وقامت المحامية زينا سكورتو بتنسيق معالجة الموضوع، نيابة عن إدارة أراضي إسرائيل. وتم إنشاء إطار تنسيق منظم بين جميع الهيئات الحكومية المعنية بالأمر، والتي ناقشت وقررت دفع دعاوى التسوية من قبل الدولة. وحتى نهاية العقد، تم تحويل أكثر من 500 ملف إلى هذا القسم لمعالجتها. وصدرت قرارات قضائية بشأن حوالي 200 ملف من هذه الملفات، وفيها جميعا، قررت المحكمة تسجيل كافة الأراضي التي بلغت مساحتها حوالي 90 ألف دونم، على اسم الدولة. وفي هذه الملفات لم يحضر

البدو المداولات في المحكمة، وفي الملفات التي حضروا المداولات بشأنها، تم إحضار أدلة وإجراء تحقيقات، لكن الدولة فازت فيها. وإلى جانب إدارة الإجراءات القضائية، تم وضع ترتيبات جديدة فيما يتعلق بترتيب وتسجيل جميع أراضي النقب، بما في ذلك دمج مركز رسم الخرائط الإسرائيلي.

ولأول مرة، تم تعيين موظف تسوية خاص للجنوب، حيث تم تعيين المحامي رامي ديمري، المقيم في النقب، لهذا المنصب. وفي إطار إعادة فحص تسجيل الأراضي، صدر توجيه بتسجيل أراضي «قانون السلام مع مصر» على اسم الدولة، بعد سنوات من عدم معالجة الموضوع. كما تم إجراء مسح منظم للأراضي غير المسجلة، وتبين أن آلاف الدونمات لم يتم تسجيلها على الرغم من عدم تقديم أي طلبات بشأنها. ومنذ تأسيس الدولة وحتى الوقت الحاضر، تم توقيع اتفاقيات تسوية بشأن حوالي 160،000 دونم، معظمها بموجب قانون السلام، من بينها 20 ألف دونم تم تسويتها منذ بداية إجراءات التسوية.

حتى الآن، لم يتم تسجيل معظم الأراضي البديلة على اسم البدو الذين توصلوا إلى تسوية. لقد أعلن رئيس الوزراء أريئيل شارون ومن ثم رئيس الوزراء إيهود أولمرت بعده، التزامهما غير المشروط بخطة الحكومة. وبالإضافة إلى تعزيز تطوير القرى القائمة وإنشاء قرى جديدة، تم تعزيز وحدات المراقبة التابعة لوزارة الداخلية، ووحدات قسم المراقبة التابع لإدارة أراضي إسرائيل والدوريات الخضراء. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء وحدة شرطة خاصة لمعالجة مسألة البناء غير القانوني. ومن أجل تعزيز التنسيق بين مختلف أجهزة تطبيق القانون، أنشأت وزارة الأمن العام دائرة لتنسيق أنشطة تطبيق القانون في الجنوب.

في الوقت نفسه، وبمبادرة من معهد حل النزاعات برئاسة البروفسور لاري سوسكايند من جامعة MIT، صدرت تعليمات لمجلس الأمن القومي بتركيز القضية نيابة عن الحكومة. كان الهدف من المرحلة الأولى هو دراسة جدوى عملية وساطة بين الدولة والسكان البدو، وتم الاتفاق على دراسة الجدوى

في مكانين في النقب: كسيفة وأم بطين. وبعد تلقي النتائج، قرر وزير البناء والإسكان مئير شتريت، في حينه، عدم المضي قدماً في عملية الوساطة لأنه اعتقد أن هذه العملية ستكون طويلة، بينما كان مهتماً بإيجاد حل سريع لهذه القضية. وتحقيقا لهذه الغاية، دعم المبادرة لإنشاء لجنة عامة.

وتم تحقيق هذه المبادرة خلال فترة زئيف بويم، في وزارة البناء والإسكان، وفقا لقرار الحكومة بشأن البدو في النقب، بما في ذلك صياغة مقترحات للتعديلات التشريعية.

في سنوات السبعينيات، اعترفت الحكومة بسبع قرى. وفي عام 1994، أعدت لجنة الأربعين مخططا هيكليا جديدا للاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب، بناء على مسح ميداني أجرته في القرى. وقسم المخطط القرى والتجمعات العربية في النقب إلى أربع مجموعات:

1). تجمعات كبيرة تسكنها أكثر من 350 عائلة.

2). تجمعات متوسطة تضم بين 101 –350 عائلة.

3). تجمعات صغيرة تضم بين 35 – 100 عائلة.

4). تجمعات مؤقتة تضم أقل من 35 عائلة.

ووفقا لهذا المخطط طالبت لجنة الأربعين ضمن المجموعة الأولى، الاعتراف بـ4 قرى كبيرة كمراكز إقليمية، وتكون على شاكلة مدن صغيرة تقدم خدمات الإسكان والخدمات العامة للمحيط القريب. وفي المجموعة الثانية طالبت بالاعتراف بـ14 قرية مستقلة تقوم كل منها على مناطق إسكانية متباعدة حسب صيغة أحياء تعتمد على مركز خدمات وتشكل معا بلدة واحدة. وفي المجموعة الثالثة والتي ضمت 17 قرية صغيرة، اقترح المخطط بديلين: الأول أن يتم تخطيطها للإسكان القروي بحيث تعتمد على الزراعة وتقدم خدمات قروية، والثاني ضم القرى الصغيرة القريبة إلى مناطق نفوذ البلدات المجاورة، لتتحول إلى أحياء فيها. أما بالنسبة للمجموعة الرابعة والتي ضمت 64 موقعا متباعدة، فقط طالبت اللجنة

بالسماح للعائلات بمواصلة العيش فيها في مساكن مؤقتة وتسهيل تزويدها بالخدمات والبنى التحتية، على أن يسمح لسكانها بالبناء في المواقع التي يتقرر إقامة قرى ثابتة فيها.[1]

في 12.5.1996، قررت الحكومة الاعتراف بخمسة أو سبعة قرى في النقب، واشترطت ذلك بإنهاء عملية تسوية الأراضي مع البدو. واعتمدت الحكومة على توصيات لجنة التحقيق البرلمانية برئاسة عضو الكنيست ديفيد مينع، التي تم تقديمها في 28 شباط 1996. وأشار التقرير إلى وجود بين 45–40 ألف نسمة موزعين في 1440 مجمع. يشار إلى أنه تم تشكيل عدد لا يعد ولا يحصى من اللجان على مر السنين، ولن نتطرق إليها جميعا هنا.

من بين أمور أخرى، يحرم السكان البدو في القرى غير المعترف بها، من الحق في العيش في بلدة معترف بها، والحق في المأوى وبيئة معيشية ملائمة، والحق في السكن الملائم، والحق في المشاركة في تخطيط البلدة التي يعيشون فيها. يعيش في أصغر قرية غير معترف بها في النقب أكثر من 400 شخص، ويمكن لعدد السكان في أكبر قرية أن يصل إلى 5000 نسمة. لكل قرية هيكل مادي واجتماعي، ومنطق تخطيط داخلي وهوية مميزة. تدار القرية كقرية بدوية عربية من جميع النواحي، بناءً على اتفاقيات داخلية. وتفي جميع القرى غير المعترف بها بعد، وعددها 36، بمعايير دائرة الإحصاء المركزية الخاصة بتعريف البلدة من حيث الخصائص الاجتماعية، وهي، وفقا للدائرة – «البلدة هي مكان مأهول بشكل دائم، يعيش فيها أكثر من 40 بالغا، تتمتع بإدارة مستقلة، ولا تقع في منطقة نفوذ بلدية تابعة لبلدة أخرى.» المعيار الوحيد المفقود هو تصريح وزير الداخلية بأن هذا المكان هو بلدة عربية رسمية.[2]

يمكن القول إن السكان البدو في النقب، هم السكان العرب الأصليون في هذه المنطقة، ويعتبرون مواطنين إسرائيليين ويستحقون حقوقًا وفرصًا

1. سلمان أبو رشيد، «المخطط البديل الذي قدمته لجنة الأربعين لحل مشكلة القرى العربية غير المعترف بها في النقب..»، صوت القرى، العدد 37، ص 24–21، تشرين الثاني 1996.
2. http://bimkom.org/2008/04/2487/ 2 تشرين أول 2017.

متساوية، ومن أجل حل هذه المشكلة، تم وضع خطة لتطوير شبكة بلدية للقرى البدوية العربية في النقب. واقترحت هذه الخطة استراتيجية إقليمية لإضفاء الطابع المؤسسي على القرى والتخطيط على ثلاثة محاور رئيسية للتنمية، إلى جانب التكامل الكامل للبنية التحتية للمواصلات العامة والتوظيف والبيئة في منطقة بئر السبع الحضرية.

تعرض هذه الخطة مخططًا مهنيًا ومبتكرًا، يؤدي إلى الاعتراف بجميع القرى البدوية وتنميتها بشكلٍ صحيح، دون اشتراط ذلك بتسوية الأراضي. هنا يجري الحديث عن دفعٍ الاعتراف بالقرية كنوع من البلدات ذات الصفات المميزة، والتي يجب أن تدرج في نظام التخطيط الإسرائيلي، مثل الكيبوتس أو القرى الزراعية أو القرى العربية في الشمال. والحقيقة هي أن القرى البدوية العربية ليست قرى غزاة، وتستحق الحقوق المدنية الكاملة في أماكن إقامتها. ويتمتع البدو بملكية تاريخية وأصلية لهذه الأراضي في النقب، وهذا أيضا على صلة من نواحي القانون والتخطيط والإدارة.[3]

في عام 2003، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ خطة لحل مشكلة القرى غير المعترف بها. وتتضمن الخطة الاعتراف بثماني قرى بدوية غير معترف بها؛ تحويل القرى القائمة إلى بلدات حضرية–زراعية ملائمة لأسلوب الحياة البدوي؛ زيادة التعويضات لملاكي الأراضي وتعويض البدو الذين سيتنازلون عن مطالباتهم بالأرض، بنسبة 20٪ من الأراضي البديلة – والباقي بالمال. وتشمل الخطة أيضا بنداً يتعلق بزيادة تطبيق القانون ضد مخالفي البناء غير القانوني بين البدو. لكن أصحاب الأراضي رفضوا اقتراح التعويض، ولا يوجد اليوم حل مقبول على جميع الأطراف. لقد بدأت الحكومة بسن القانون وتسوية قضية ملكية الأرض، قبل أن يتم إحراز أي تقدم حقيقي في مسألة التخطيط، مما تسبب في إلحاق ضرر جسيم بالثقة، وطرح أسئلة حول أهداف الخطة.

وفقا لمصادر في جمعية «بمكوم»، لا يوجد حاليا أي تنسيق بين إجراءات

3. أورن يفتحئيل وآخرون. المخطط الهيكلي للاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب. القدس: إصدار بمكوم، 2012. ص 6–1.

تسوية الأراضي التي يجري الترويج لها في مشروع قانون مقترح، والتي تم تخصيص فترة خمس سنوات لها، وإجراءات التخطيط، التي قد تستغرق وقتا أطول. وتطالب المنظمات بالفصل بين دفع إجراءات التخطيط وقضية الملكية. ومن وجهة نظرها ينبغي الاستمرار في دفع عملية التخطيط التي يجب أن يتم بموجبها الاعتراف بالقرى غير المعترف بها، مع مراعاة العلاقة التاريخية للبدو بالأرض، والطابع الريفي والزراعي للتجمعات البدوية، والمبنى الاجتماعي -الأسري، وغير ذلك. وتم طرح مخطط كهذا من قبل المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها، وجمعية «بمكوم» في إطار «المخطط الهيكلي للاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب».[4]

المجلس الإقليمي أبو بسمة:

مجلس إقليمي في النقب، في اللواء الجنوبي، عمل بين سنوات 2003- 2012، وضم 13 قرية بدوية، وقدم خدمات التعليم والرفاه للسكان البدو في المنطقة. وضم المجلس قرى أبو قرينات، أم بطين، السيد، بير هداج، الدريجات، مولادة، مكحول، قصر السر، كحلة، أبو تلول، ترابين الصانع، عبدة والفرعة، البعيدة عن بعضها لمسافات تصل إلى عشرات الكيلومترات. لم تكن منطقة المجلس مترابطة إقليميًا، وإنما تألفت من تسع جيوب معزولة، معظمها كانت محاطة بمناطق غير تابعة لمنطقة نفوذ سلطة محلية محددة، بين بئر السبع وعراد وديمونة في «منطقة السياج». ويحيط باثنين من هذه الجيوب المجلسين الإقليميين «بني شمعون» و«رمات هنيغف».

وبالإضافة إلى القرى الثلاثة عشر المعترف بها، اهتم المجلس الإقليمي، أيضاً، بمجالات التعليم والرفاه وحماية البيئة لبدو المنطقة. وتحصل بعض القرى البدوية غير المعترف على احتياجاتها من السلطات المحلية، بما في ذلك الأطرش وبير حيل والهواشلة.

4. شيري سباكتور بن أري. تنظيم الاستيطان البدوي في النقب. القدس: إصدار الكنيست، 2013، ص 17. أنظر: https://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m03292.pdf 4 تشرين أول 2017.

المجلس الإقليمي القيصوم:

أقيم المجلس في السادس من تشرين الثاني2012 ، من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية، سوية مع المجلس الإقليمي واحة الصحراء. وذلك بدلاً من المجلس الإقليمي أبو بسمة. وجاء قرار إقامة مجلسين إقليميين منفصلين، بسبب حجم السكان الكبير في المجلس الذي تم تفكيكه.

ويعيش في منطقة المجلس الإقليمي القيصوم حوالي 9500 نسمة، في قرى غير معترف بها رسميا، وفي القرى المعترف بها التالية: أم بطين، السيد، الدريجات، كحلة، مولادة، مكحول وترابين الصانع.

المجلس الإقليمي واحة الصحراء:

أقيم في 6 تشرين الثاني 2012 من قبل وزارة الداخلية في إسرائيل سوية مع المجلس الإقليمي القيصوم بدلاً من مجلس أبو بسمة الإقليمي. وجاء قرار إنشاء مجلسين إقليميين منفصلين نتيجة لحجم السكان الكبير في المجلس الذي تم تفكيكه.

يعيش في منطقة المجلس الإقليمي واحة الصحراء حوالي 8500 نسمة، في قرى غير معترف بها رسمياً وفي القرى المعترف بها التالية: أبو قرينات، أبو تلول، بير هداج، قصر السر.

تضم منطقة المجلس البلدات البدوية المعترف بها وغير المعترف بها والتي لا يتم تعريفها كمجلس محلي (خلافا لحورة واللقية)، والتي تقع جنوب الطريق السريع 25 (طريق ديمونا – بئر السبع) وصولا إلى منطقة وادي عربة الشمالية.

لجنة غولدبرغ:

في عام 2011، وضعت الحكومة خطة أخرى. ووفقاً للخطة، سيتم إجلاء 30.000 بدوي من منازلهم وأراضيهم، ونقلهم إلى قرى ثابتة. وادعت لجنة غولدبرغ في عام 2011 أن 10.000 بدوي وافقوا بالفعل على الإخلاء، لأنهم

يعيشون الآن في منطقة رامات حوفاف، وتم اقتراح حل أفضل لهم. وتبلغ التكلفة الإجمالية للخطة التي أقرتها الحكومة 7 مليارات شاقل. ويستند الترتيب إلى اعتماد توصيات اللجنة التي يرأسها قاضي المحكمة العليا السابق إليعزر غولدبرغ. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الحكومة على خطة التنمية الاقتصادية للقطاع البدوي في النقب. ويستند هذا الترتيب إلى الاعتراف بجزء من القرى البدوية والتعويض لأي شخص يثبت أن الأرض كانت في حوزته. ومع ذلك، لم يتم الترحيب بهذه الخطة أو تقبلها بأذرع مفتوحة من قبل قادة الجمهور البدوي في الجنوب، ومنظمات حقوق الإنسان، والجمعيات الناشطة باسم السكان البدو، الذين هاجموا القرار بحدة.

وأوضح المسؤولون الحكوميون في تصريحات لوسائل الإعلام أنه: «إذا اعتقد أحدهم أن هذه الخطة تهدف إلى تشريع جميع عمليات الغزو في الجنوب، فإنه مخطئ. هذا ترتيب سيسمح لمعظم الناس بالبقاء في المكان الذي يعيشون فيه الآن، لكن أولئك الذين غزوا الأراضي سيتعين عليهم التخلي عن الأرض التي يقيمون عليها».

لقد صودق على هذا القرار بأغلبية 17 وزيرا مقابل معارضة ثمانية وزراء. وقال ديوان رئيس الوزراء في بيان نشره، إن «قضية الاستيطان البدوي في النقب ترافق دولة إسرائيل منذ إنشائها، لكنه لم يتم تسجيل أي تقدم حقيقي حتى الآن لحلها. وعلى خلفية تفاقم الفجوات بين المواطنين البدو والمجتمع الإسرائيلي ككل، وعلى أساس توصيات اللجنة برئاسة غولدبرغ، أعدت الحكومة خطة شاملة ومتوازنة لحل القضية».

وأشار بيان ديوان نتنياهو إلى أربعة عناصر للخطة: (1) تسوية استيطان الشتات البدوي في النقب؛ (2) التنمية الاقتصادية للسكان البدو في النقب؛ (3) تسوية المطالبات بملكية الأراضي؛ (4) وإطار ملزم لتنفيذ وتطبيق القانون الملزم وفقا لجدول زمني محدد. وعينت الحكومة الوزير بيني بيغن لتركيز ملاحظات الجمهور والسكان البدو بهذا الشأن، في إطار صياغة مشروع القانون. وجاء أنه «في المستقبل القريب، سيجتمع المهنيون مع

السكان البدو للاستماع إلى ادعاءاتهم وتحفظاتهم حول الخطة.»[5]

مخطط براڤر

في 25 حزيران 2013، تمت الموافقة بأغلبية ضئيلة على مخطط بيغن – براڤر، في القراءة الأولى في الكنيست، في جلسة كانت عاصفة بشكل خاص. وخلال المناقشة، قام أعضاء الكنيست العرب بتمزيق وثائق مشروع القانون في الهيئة العامة بشكل تظاهري.

مخطط بيغن – براڤر هو إجراء لتنظيم القرى البدوية غير المعترف بها في النقب، فضلاً عن تسوية النزاع بين الدولة والبدو حول ملكية الأرض – بواسطة قانون خاص عملت الحكومة على سنه. وتتمثل الخطة، التي تمت الموافقة عليها خلال فترة الحكومة الانتقالية، في تنفيذ توصيات لجنة القاضي اليعزر غولدبرغ، التي تم تعيينها للنظر في قضية الاستيطان البدوي واقتراح الحلول. (جريدة هآرتس).

لقد اقترحت خطة براڤر – بيغن منح المطالبين بملكية الأراضي تعويضًا ماليًا أو أراضي بديلة (حتى نصف المساحة)، وتحدد أنه يمكن التعويض بنسبة تصل حتى ربع حجم الأرض التي يطالب بملكيتها من لا يمتلكون الأرض حاليًا، بعد أن قامت الدولة بإخلائهم منها في الماضي. وفيما يتعلق بتنظيم البلدات، ينص المخطط على أنه يجب السماح قدر الإمكان بالاعتراف بالبلدات غير المنظمة، ولكن فقط داخل المناطق المخصصة لهذا الغرض في الخارطة الهيكلية اللوائية – وكذلك وفقًا لقواعد التخطيط التي تمنع انتشار القرية على مساحة كبيرة من الأرض، بشكل لا يسمح بإنشاء بنى تحتية ناجعة.

وقد رفض السكان العرب هذه الخطة وتسببت في مظاهرات ضخمة في جميع أنحاء البلاد.

5. شلومو تسينزا. "المصادقة على خطة تنظيم الاستيطان البدوي». «يسرائيل هيوم»، 11 نيسان 2012. أنظر: http://www.israelhayom.co.il/article/37873

قرار الحكومة 2397 في تاريخ 12.2.2017:
واصلت الحكومة الإسرائيلية اتخاذ قرارات تهدف إلى إلحاق الأذى بالقرى غير المعترف بها في النقب. وتحت عنوان التنمية الاقتصادية، اعتمدت الحكومة مرة أخرى قراراً قوبل بمعارضة القرى غير المعترف بها في النقب. وقد اتخذ القرار من قبل الوزير أوري أريئيل، من حزب البيت اليهودي المتطرف، الذي تم تعيينه رئيسًا لسلطة الاستيطان البدوي في النقب.

لقد نُشرت هذه الخطة تحت عنوان «انطلاق الخطة الخمسية للقطاع البدوي في النقب: سيتم استثمار أكثر من 3 مليارات شيكل في السنوات الخمس القادمة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع البدوي في النقب». لكن الاطلاع على بنودها يبين أنها لا تعالج المشكلة الأساسية للعرب في النقب: القرى غير المعترف بها، وإنما أشارت إلى القرى المعترف بها أو تلك التي أقامتها الحكومة من أجل تركيز البدو في بلدات ثابتة كجزء من سياسة السيطرة على أراضيهم.

سلطة تنظيم استيطان البدو في النقب
هذه سلطة حكومية تعمل في السنوات الأخيرة داخل وزارة الزراعة، وتم إنشاؤها بعد قرار اتخذته الحكومة في عام 2007. المدير العام لهذه السلطة هو يئير معيان، الناشط في حزب البيت اليهودي ومنظمة «رجافيم» التي تسعى إلى هدم المنازل غير المرخصة في البلدات العربية، وتنشط في المستوطنات. وتتمثل أهداف هذه السلطة التوصل إلى تسوية مع البدو حول مطالبتهم بملكية الأرض، وهدم القرى غير المعترف بها ونقل سكانها إلى مساكن ثابتة في القرى المعترف بها، كما برز في قضية أم الحيران التي صارع معيان سكانها لنقلهم إلى حي في قرية حورة، تمهيدا لإقامة مستوطنة «حيران» اليهودية على أراضيهم.

تقيم هذه السلطة، بمساعدة شركة تالدور، منظومة معلومات محوسبة لإدارة الأراضي التي يطالب بها البدو في النقب، وتتضمن بيانات من السلطة نفسها ومعلومات وبيانات من سلطات أخرى مثل إدارة أراضي

إسرائيل ووزارة البناء والإسكان ووزارة القضاء وغيرها.

تسجيل أراضي البدو على اسم الدولة من جانب واحد:

في حزيران 2017، أعلنت وزارة القضاء أنها استكملت عملية تسجيل ملكية 180.000 دونم تمت مصادرتها من البدو في أوائل الخمسينيات. التداعيات العملية لهذه الخطوة هي أنه في أي ترتيب يتم توقيعه مع البدو منذ الآن فصاعداً، لن يكونوا قادرين على المطالبة بحقوق أو الحصول على حقوق في الأرض في منطقة النقب الغربي، في المنطقة الواقعة إلى الغرب من الطريق السريع 40، المؤدي إلى بئر السبع من الشمال.

لقد ساعد قانون «امتلاك الأراضي» لعام 1953، في السنوات التي أعقبت قيام الدولة، على إضفاء الشرعية على عمليات المصادرة التي تقوم بها الدولة للأراضي التي كان العرب يملكون معظمها. ويحدد القانون أنه يمكن مصادرة الأراضي لأغراض الأمن أو الاستيطان أو لأهداف تطوير أخرى تحددها الدولة. وفي تلك السنوات سمحت المحكمة باستخدام هذه الأراضي للإسكان، للصناعة، للزراعة، لشق الطرق، لزراعة الغابات وإعلان المحميات الطبيعية.

المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب

قامت لجنة الأربعين بتوسيع نشاطها ليشمل النقب، حيث يوجد تركيز كبير من السكان العرب البدو، والكثير من القرى البدوية غير المعترف بها رسمياً من قبل السلطات الإسرائيلية. ويقدر عدد البدو في النقب بحوالي 70.000 نسمة، ويعانون من مشاكل كثيرة، بما في ذلك البطالة والجريمة والفقر. وحاولت لجنة الأربعين حل مشاكل ومصاعب السكان البدو في النقب.[1]

لقد أعدت اللجنة مخططا شاملا للاعتراف بقسم كبير من هذه القرى، استكمالا لمخطط الشمال. وافتتحت اللجنة مكتبا في مدينة بئر السبع، عمل على متابعة القضية وتنسيق العمل مع المكتب الرئيسي في الشمال. واعتمد مخطط اللجنة لحل مشكلة النقب على مبدأ أساسي يطالب بالاعتراف بملكية العرب لأراضيهم في النقب، حقهم في العيش في أماكن تواجدهم، وكمرحلة أولى ربط القرى غير المعترف بها بالبنى التحتية من أجل تحسين ظروف معيشتهم، وإقامة مجمع خدمات لا يبعد لأكثر من 500 متر عن أماكن سكناهم من أجل تلبية احتياجاتهم.[2]

في المقابل، تم تأسيس المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب. وفي عام 1999، أعد المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها خطة هيكلية بديلة للاعتراف بـ 45 قرية غير معترف بها (في هذه الأثناء تم الاعتراف بـ 9 قرى). وتقترح هذه الخطة، التي تم تقديمها إلى لجنة التنظيم والبناء

1. Oded Haklai. *Palestinian Ethnonationalism in Israel*. Penn: University of Pennsylvania Press, 2011. P. 65.

2 «المخطط الهيكلي للقرى غير المعترف بها في جنوب البلاد»، المركز الهندسي للدراسات والتخطيط – حيفا، بطلب من لجنة الأربعين.

اللوائية، تطوير سلطة بلدية واحدة أو سلطتين في إطار مجلس إقليمي، إنشاء بنى تحتية ومنحها الحق في تمثيل السكان من ناحية بلدية. سكان القرى غير المعترف بها هم محور قضية الأرض في النقب. وعدم التخطيط المحلي لهذه المنطقة يجبر مئات الشباب على بناء منازلهم كل عام بدون تصاريح بناء، مما يؤدي إلى فرض الكثير من الغرامات وأوامر الهدم التي يتم تطبيقها في هذه القرى بوتيرة عالية.[3]

مساعدة السكان:

بدأ المجلس في مساعدة السكان في الارتباط بشبكات المياه وإنشاء رياض للأطفال، وأمور أخرى. مستوى تقديم الخدمات والارتباط بالبنية التحتية الحضرية في المجتمعات البدوية منخفض جدا مقارنة مع السكان العرب في إسرائيل. وفي حين ترتبط الأغلبية المطلقة من المجتمعات العربية في إسرائيل بشبكة المياه القطرية وشبكة الكهرباء القطرية، وترتبط كلها، تقريبا، بشبكات الصرف الصحي، يضطر حوالي ثلث السكان البدو في البلدات الثابتة إلى الارتباط بشبكة خاصة لتزويد المياه أو لتوليد الكهرباء بأنفسهم بمساعدة المولدات الخاصة.

تكمن المشكلة في أن ثلثي السكان البدو غير مرتبطين بشبكة الصرف الصحي القطرية، وإنما بآبار لتجميع المجاري. ويدعي البدو أن حالة البنية التحتية السيئة في مجتمعاتهم تنبع من إهمال سلطات دولة إسرائيل. وفي المقابل، تدعي الدولة أن البدو أنفسهم يراكمون المصاعب أمام تحسين البنية التحتية في مجتمعاتهم المحلية، بسبب البناء غير المنظم في بلداتهم، وانخفاض معدل تحصيل الضرائب البلدية، مما يؤخر توسيع البنى التحتية الحالية وبناء بنى تحتية جديدة.[4]

استخدام الإعلام:

لقد حظيت هذه القضية بتغطية إعلامية عميقة في الصحافة الإسرائيلية بالعربية والعبرية، حيث يجري الحديث عن نكبة النقب – عن السكان

3. أريك رودتسكي. المجتمع البدوي في النقب. إصدار صندوق إبراهيم, 2011. ص 53.
4. م.ن. ص 20.

العرب البدو الذين تعرضوا للطرد والإضرار بمجتمعاتهم، والذي ينعكس في هدم بيوتهم. تدين الصحافة العربية مشروع براڤر وتعتبره عنصري يميز ضد البدو العرب، لأن هذا المشروع يخطط لمصادرة الأراضي من المجتمعات البدوية في النقب وتدمير قرى بأكملها.[5]

لقد ادعى سكان القرى غير المعترف بها في وسائل الإعلام أن دولة إسرائيل اعتمدت في السنوات الأخيرة سياسات وخطط لتدمير البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للسكان العرب البدو في النقب. ففي الوقت الذي تدمر فيه دولة إسرائيل البيوت العربية للسكان البدو في النقب، تقوم بتخصيص المزارع والأراضي الزراعية لإقامة قرى زراعية يهودية. بالإضافة إلى ذلك، تم الادعاء بأن المجتمعات البدوية العربية في النقب لا تتلقى الخدمات الأساسية من الدولة، مثل الخدمات الصحية والطبية والتعليم. وهناك مشكلة أخرى، هي ارتفاع معدل البطالة في هذه المنطقة.

استخدام اللوبي ودفع السياسة في الكنيست:

استخدم سكان القرى غير المعترف بها في النقب الكنيست واللوبي البرلماني لدفع قضاياهم على الحلبة السياسة بشكل صغير وغير مستقر. وقد نافست المجلس الكثير من المنظمات المختلفة، بما في ذلك شاتيل، التي شكلت لوبي ضاغط نيابة عن القرى غير المعترف بها في النقب. ومنذ إنشاء المجلس وحتى اليوم، لم يتمكن السكان من الحفاظ على لوبي مستقر يدعمهم في الكنيست.

الأحزاب الوطنية – لم يتوقع الجمهور العربي البدوي الكثير من الأحزاب الوطنية في الكنيست الإسرائيلي على مختلف فتراتها ودوراتها. وكان تصويت البدو للأحزاب الوطنية منخفضًا، كما سادت علاقات متضعضعة وغير مستقرة مع الأحزاب الوطنية خلال الأربعين سنة الأولى من تأسيس الدولة. ويرجع سبب ذلك إلى عدم ثقة البدو بقدرة الأحزاب الوطنية على

---

5. نزار حوامدة، «نكبة النقب، الماضي، الحاضر والمستقبل». ن بوست. 31 تموز 2013. انظر: http://www.noonpost.org/content/48.

حل ضائقة السكن وقضية القرى غير المعترف بها في النقب.[6]

حزب العمل – كان هذا الحزب هو المسبب الرئيسي للمشكلة خلال سنوات حكمه حتى عام 1977، وهو يدعم حل مشكلة السكن والأراضي في القطاع البدوي العربي في النقب، وينص برنامجه على تنفيذ سياسة شاملة يمكن أن تعزز خطة رئيسية لتلبية احتياجات المجتمعات العربية في النقب، على أساس معايير متساوية. ويدعم الحزب حلا عادلا للبدو في إطار توصيات تقرير لجنة غولدبرغ، مع الإصرار على مبدأ إشراك الجمهور في الحل، بما يتفق مع القانون الأساسي لأراضي إسرائيل.[7]

شاس – المفدال في بعض القرى غير المعترف بها، تفوقت شاس، بما حصلت عليه من دعم وأصوات، على الأحزاب العربية في الكنيست، وكانت في كثير من الأحيان أقوى حزب بالنسبة لهم. وينفي السكان أن تكون هذه الأحزاب قد أبرمت صفقة مسبقة معهم.

في الترابين، على سبيل المثال، صوت 35٪ فقط من أصحاب حق الاقتراع، ولكن 60٪ منهم اختاروا القائمة العربية الموحدة – العربية للتغيير والتجمع. ويدعي أبناء قبيلة الترابين أن حزب شاس هو حزب يضم شخصيات معتدلة، ويؤمنون أنهم وحدهم الذين يستطيعون مساعدتهم في كل ما يحتاجونه. شاس يمكنها النظر إلى محاولات المس بميزانيات الفئات الضعيفة. وهم يعتقدون أن شاس هو الحزب الذي سينجح في إحداث تغيير جيد للبدو، وذلك لأن وزير الداخلية إيلي يشاي، في حينه، قام بتطوير العديد من البنى التحتية في القرى والمجتمعات البدوية في النقب.[8]

الحركة الإسلامية: مع تأسيس الحزب الديمقراطي العربي، الذي انسحب قادته من حزب العمل، تم انتخاب عضو الكنيست طلب الصانع لتمثيل

6. Dawn Chatty ed. *Nomadic Societies in the Middle East and North Africa: Entering the 21st Century*. Leiden: Brill, 2006. P. 181.

7. http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/pdf/knesset19.pdf 4 تشرين أول 2017.

8. ينير يغينا. "شاس فازت بدعم كبير في أوساط البدو في النقب». «هآرتس», 24 كانون الثاني 2013. أنظر: https://www.haaretz.co.il/news/elections/1.1914599

البدو في النقب. ومع تعزز قوة الحركة الإسلامية، انتقل مركز دعم سكان النقب إلى هذه الحركة. وعشية تشكيل القائمة المشتركة، تم إدراج ثلاثة أعضاء من النقب في القائمة، وهم أعضاء في الكنيست الحالية، في عام 2018.

بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، في 2015، نظم رئيس القائمة المشتركة، النائب أيمن عودة، مع ممثلي القرى غير المعترف بها في النقب، مسيرة احتجاجية إلى القدس، من أجل طرح خطة للاعتراف بجميع القرى البدوية غير المعترف بها في النقب.[9]

على الرغم من التمثيل غير المسبوق في الكنيست، يمكن القول إن النقب عانى في السنوات الأخيرة من هجوم غير مسبوق من قبل الحكومة الحالية.

المرافعة القانونية:

في مسألة المرافعة القانونية، أيضا، لم ينجح المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها بإنشاء منظومة مساعدات قانونية للسكان، على غرار ما فعلته لجنة الأربعين. لقد قامت الحكومة بتشديد التشريعات لكي تجعل من الصعب استخدام هذه الأداة. واضطر سكان القرى للاستعانة بالخدمات القانونية لجمعية حقوق الإنسان في إسرائيل ومركز عدالة. وفي معظم الحالات، تم رفض الالتماسات المقدمة من قبل سكان القرى غير المعترف بها. وبقيت قضية الاعتراف مسألة سياسية تحسمها قرارات الحكومة.

التماسات إدارية:

يمكن التحديد بأن سياسة الاستيطان وفقاً لمسألة ملكية الأرض ليست الاختبار المهم في تحديد أولوية نشاط تطبيق القانون ضد البناء غير المرخص في الشتات البدوي في النقب – وهو أمر غير معقول للغاية ويجب إلغاؤه. لقد توجهت منظمات يمينية مثل «أياليم» و«رجافيم»، إلى المحاكم

9. https://www.haaretz.co.il/news/local/.premium-1.2600249. بتاريخ 3 تشرين أول 2017.

وقدمت التماسات إدارية تطالب بتطبيق قوانين التنظيم والبناء. وطُلب من المحكمة أن تأمر الدولة «بممارسة سلطتها بموجب أحكام الفصل العاشر من قانون التنظيم والبناء لعام 1965، والعمل خلال فترة زمنية محددة، على النحو الذي تحدده المحكمة، لإصدار وتنفيذ أوامر الهدم لكل المباني التي أقامها المخالفون الذين قاموا بغزو الأراضي الخاصة، التابعة لسلطة الأراضي الإسرائيلية والصندوق القومي اليهودي، وبنوا عليها من دون ترخيص مناسب، من خلال تجاوز الحدود وسرقة الأراضي الخاصة».[10]

المرافعة الدولية:

لقد نشر مجلس حقوق الإنسان، والبرلمان الأوروبي والولايات المتحدة العديد من البيانات التي تدعو إلى الاعتراف بالقرى غير المعترف بها. ونشرت الصحف الدولية، مثل صحيفة الغارديان البريطانية، عريضة تضامن مع نضال السكان العرب البدو في النقب، والتي كان من بين الموقعين عليها، بيتر غابرييل، الممثلة جولي كريستي، والمخرجين كين لويتس ومايك لي. وتجند عدد من الفنانين والموسيقيين والمثقفين في جميع أنحاء العالم لدعم نضال البدو ضد مخطط تنظيم القرى في النقب المتمثل في مخطط براڤر. وقد قعوا على حملة وعريضة تُعرف إسرائيل كدولة فصل عنصري، ودعموا حملة مقاطعة إسرائيل في القنوات الدولية، وذلك دعما للسكان العرب البدو في النقب، وضد سياسة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.[11]

لجنة الحقوق الإنسانية في الأمم المتحدة: تنتقد لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنع التمييز العنصري إسرائيل بسبب سياساتها التمييزية، وأعربت عن قلقها إزاء نقل السكان البدو من القرى غير المعترف بها في النقب إلى المدن والقرى المخطط لها. وأوصت اللجنة إسرائيل بفحص البدائل الممكنة،

10. http://mowaa1xjwt526bhqb1y2tv7c.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/06/46313-05-13_Atira.pdf بتاريخ 4 تشرين أول 2017.
11. https://news.walla.co.il/item/2699417. بتاريخ 4 تشرين أول 2017.

ومن بينها الاعتراف بالقرى العربية غير المعترف بها في النقب، والاعتراف بحقوق وملكية البدو في السيطرة على أراضيهم ومواردهم الخاصة الأخرى واستخدامها. كما أوصت إسرائيل بزيادة جهودها للتشاور مع سكان القرى والحصول على موافقة المجتمعات المحلية التي من المحتمل أن تتأثر نتيجة نقلها من أماكنها.[12]

يشير تحليل أنماط العمل في القرى غير المعترف بها في النقب، إلى أنماط مشابهة لعمل لجنة الأربعين، مع مشاركة عالية من جانب الأحزاب على مستوى صنع القرار في الهيئة التمثيلية للقرى غير المعترف بها. التوتر بين الأحزاب ومجلس القرى غير المعترف بها يطفو بين الفينة والأخرى. على الرغم من أهمية التعلم والتعاون مع الهيئات ذات الخبرة مثل لجنة الأربعين، نشأت منافسة بين التنظيم الأم في النقب والتنظيم الموازي في الشمال. إن تفكيك لجنة الأربعين وعدم وجود تعاون مناسب والتعلم من خبرتها، يقوضان استقرار مجلس القرى غير المعترف بها في النقب. يمكن القول إن الاستقرار والتوترات بين القرى المعترف بها والقرى التي بقيت بدون اعتراف، أثرت أيضاً على النشاط في النقب.

لقد أقامت لجنة الأربعين نظامًا لجمع التبرعات سمح لها باستئجار الخدمات وتطوير رأس مال بشري مستقر ساعدها في تركيز الخدمات. في المقابل لم يتمكن مجلس القرى في النقب، من حيث رأس المال البشري، من إدارة الأموال التي تم جمعها، وانهارت مؤسساته المالية واستندت أعماله إلى القوى البشرية في مؤسسات مختلفة مثل عدالة، بمكوم، والمركز العربي للتخطيط البديل، ومركز مساواة.

12. https://www.acri.org.il/he/1482 بتاريخ 4 تشرين أول 2017.

توصيات

أهمية توثيق المنظمة – التوثيق هو قاعدة معلومات قائمة على أساس الاتفاق بين الأفراد أو المنظمات حول عمل تحده فترة زمنية معينة. هناك حاجة دائمة إلى التوثيق من أجل الحفاظ على المعلومات الضرورية والهامة للدراسة والحفاظ على استمرارية التغييرات مع مرور الوقت. ويفحص هذا التوثيق بعمق تنظيم سكان القرى غير المعترف بها وعلاقتهم مع دولة إسرائيل، ونضالهم الذي انعكس في المظاهرات، وتوفير مواد وإعلامية وتوثيقية للجمهور في إسرائيل والعالم حول وضع ونضال السكان في هذه القرى. نوصي لجنة المتابعة العليا لقضيا المواطنين العرب بالعمل على توثيق هذا النشاط الواسع والناجح للجنة الأربعين، والتنظيمات الأخرى التي نجحت في مجالاتها، وذلك لمساعدة التنظيمات الاجتماعية الأخرى، وبناء أرشيف منظم يشكل مصدرا للمعلومات عن الجمهور العربي في إسرائيل.

نشر المعرفة والعلاقات المتراكمة – يجري تعريف إدارة المعرفة على أنها عملية إنتاج ومعالجة وحفظ ونشر المعرفة التي كانت ضرورية لهذه المنظمة من أجل تحقيق أنشطتها. إن نشر المعرفة عن البدو وإقامة علاقات مع الأحزاب السياسية في إسرائيل يساعد على حل مشكلة السكان البدو في النقب من حيث مشاكل الأراضي والبنية التحتية الأخرى.

فحص المصاعب الشخصية في أوساط البدو في النقب. من ناحية، يعيش في النقب حاليًا بين 70.000 و 90.000 بدوي، بدون تنظيم لمساكنهم، وهم يعيشون في مبان لم تحصل على ترخيص قانوني، مما يعني أن هذه المنازل والمباني تعتبر غير قانونية، وفقا للسياسة الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، هناك مطالب للبدو تتعلق بملكية الأرض والتي لم يتم حلها بعد، وهناك

قيود يجب على الدولة حلها. المصاعب التي تواجه الأشخاص والقبائل تتطلب أن يقوم المنظمون المجتمعيون بالتوسط لتعزيز المجتمع وتطوير تنظيماته.

فحص المنافسة بين التنظيمات – هناك تحديد وتشخيص وتحليل للصلات والعلاقات المتبادلة والتأثيرات الداخلية والمتبادلة بين القرى والمجتمعات المحلية في المنطقة البدوية في النقب، وبين مختلف القضايا على المستويين المحلي والقطري. سيحدد البرنامج الخصائص الحالية للقيادة والمنظمات والآليات المجتمعية. وسوف يقوم بتحليل الآثار التنظيمية لاتجاهات التنمية الحالية والمستقبلية، خاصة في مجالات: تطوير القيادة، تغيير قرارات الوزارات الحكومية، استيعاب المقيمين الجدد، والتعاون المحلي والإقليمي. على أساس القضايا التي سيتم تحديدها، سيتم اقتراح أطر وآليات تتيح المنافسة بين التنظيمات.

العلاقة مع المتبرعين – هناك، بطبيعة الحال، علاقة معينة مع منتدى لرجال الأعمال البدو، أصحاب الملايين البدو الذين يحاولون إنقاذ القطاع البدوي العربي في النقب من خلال الكثير من آفاق العمل، بما في ذلك تشجيع الأعمال التجارية، والحد من تمييز المؤسسة الإسرائيلية، تنظيم البناء غير المرخص، وتحسين مستوى التعليم. يعقوب أبو القيعان هو أحد أعضاء منتدى «آفاق»، وهي مجموعة تضم 32 رجل أعمال بدوي يبلغ معدل مردودهم السنوي 10 ملايين شيكل.[1] بالإضافة إلى ذلك، من الضروري ضمان تجنيد الدعم من مؤسسات الحقوق الدولية والمنظمات اليهودية والمنظمات الفلسطينية لتحقيق الاستقرار للتنظيم الأم الناشط في القرى غير المعترف بها.

العلاقة مع السكان الذين يمثلهم التنظيم – في غياب إطار السلطة المحلية، يعيش هؤلاء السكان في ظروف قاسية من الفقر والنقص في

1. ديانا بخور نير. «أصحاب الملايين البدو يخرجون للنضال». ملحق «كلكليست». 22 نيسان 2017. أنظر:
https://www.calcalist.co.il/real_estate/articles/0,7340,L-3711609,00.html

الخدمات والحقوق الأساسية، مثل المياه والكهرباء والهاتف والمؤسسات العامة وغيرها. غياب إطار السلطة المحلية يمس بشكل مباشر وشديد في كل من الحق الأساسي للسكان البدو في الحكم الذاتي المحلي، ونوع وجودة الخدمات والميزانيات المقدمة للمواطنين البدو. إن إنشاء نظام بلدي في المنطقة قيد المناقشة يعتبر مطلبا مستمدا من الحق الأساسي لسكان البلدات الجديدة ولجميع سكان القرى البدوية الذين لم يتم الاعتراف بها بعد، مثلما يحق لجميع البلدات في دولة إسرائيل.

القرى التي تم الاعتراف بها

في الشمال:

قرية ضميدة:

تم الاعتراف بها في 2.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 4569.

قرية العريان:

تم الاعتراف بها في 2.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 4569.

قرية الخوالد:

تم الاعتراف بها في 2.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 4569.

قرية عين حوض:

تم الاعتراف بها في 14.12.1994 وفق قرار الحكومة رقم 4377.

قرية الكمانة:

تم الاعتراف بها في 24.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 206.

قرية الحسينية:

تم الاعتراف بها في 24.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 206.

قرية راس العين:

تم الاعتراف بها في 24.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 206.

قرية الحميرة:

تم الاعتراف بها في 24.1.1995 وفق قرار الحكومة رقم 206.

قرية عرب النعيم:

تم الاعتراف بها في 22.11.1998 وفق قرار الحكومة رقم 4500.

في النقب:

- أم بطين
- السيد
- الدريجات
- كحلة
- مولادة
- مكحول
- ترابين الصانع
- أبو قرينات
- أبو تلول
- بير هداج
- قصر السر

قرى وأحياء تم ضمها أو يمكن ضمها إلى بلدات قائمة:

أم السحالي: تم ضمها إلى شفاعمرو.

دار الحنون: تم ضمها إلى عارة وعرعرة.

دهمش: قرب الرملة

سركيس: قرب كريات آتا.

رمية: مدينة كرمئيل اتسعت وأحاطت بالقرية.

ملحق- المسح الميداني للقرى غير المعترف بها في النقب الذي أجرته لجنة الأربعين

رقم	اسم القرية	منطقة التخطيط	الرقم حسب مسح وزارة الداخلية	الحجم التقريبي (عائلات)
مجموعة أ				
51	أبو كف	5	60	400
72	الأعسم	7	101,102	800
73	مسعودين العزازمة	7	104	1,200
مجموعة ب				
11	الزيادنة	1	4,5	200
31	أبو القيعان	3	40	120
32	السيد	3	65	340
34	الدريجات	3	49	100
52	ترابين الصانع	5	62,61	100
55	أبو زقيقة	5	64	180
53	العقبي	5	67	150
57	أبو قويدر	5		150
56	الأطرش	5	71	300
61	أبو جويعد	6	75	110
62	النصاصرة	6		120
71	الحمامدة	7	106,105	190
82	قبوعة	8	95	120
92	العزازمة	9	98	100
مجموعة ج				

12	العتايقة	1		45
13	الهزيل	1	6,7	70
21	أبو عبدون	2	31	60
22	الأسد	2	35	45
23	الطلالقة (الهزيل)	2	36	45
41	القرعان	3	46	50
42	القريشي	3		45
54	الوقيلي	5		50
63	أبو قرينات	6	84,86	40
83	القرعان	8	96	60
93	الهواشلة	9	99	110– قرية مستقلة
91	العزازمة	9	100	70
94	بير هداج	9		40
33	الأطرش	3		45
58	الأعسم	5		40
75	العزازمة	7		40
74	أم متنان– أبو قرينات	7	3	500

هذا المضمون لا يعبر بالضرورة عن آراء الاتحاد الاوروبي
This publication was produced with the financial support of the European Union.
Its contents do not necessarily reflect the views of the European Union.

مركز مساواة
מרכז מוסאוא
Mossawa Center

mossawa.org 04-8555901 04-8552772
شارع سانت لوكس 5, ص.ب. 4471, حيفا 31043 office@mossawa.org
مركز مساواة TheMossawaCenter
TheMossawaCenter ,MossawaCenterAR